توجيه القراءات عند الإمام ابن بري من خلال أرجوزته "الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع": جمع ودراسة

عبد الواحد بن المصطفى بن محمد الصمدي

الأستاذ بقسم القراءات كلية معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بالرباط، المغرب

- من مواليد عام ١٤٠٩هـ بمدينة العرائش بالمملكة المغربية.
- تخرج في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣١-١٤٣٢هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة عبد الملك السعدي تطوان مارتيل عام ١٤٣٤هـ بأطروحته:" **علوم القرآن في ضوء لسانيات النص: (الإتقان في علوم القرآن) أنموذجا**"، كما يحضر شهادة الدكتوراه فيه بأطروحة: "**توجيه القراءات عند الإمام الشاطبي من خلال (حرز الأماني ووجه التهاني): دراسة نصية** ".
- من أعماله المنشورة: **تحقيق "كتاب البديع في شرح القراءات السبع" لابن مطرف الكناني**.
- البريد الشبكي: abd-samadi@hotmail.com

الملخص

يتحدث هذا البحث عن (توجيه القراءات) عند الإمام ابن بري (ت٧٣٠ هـ) من خلال أرجوزته في مقرإ الإمام نافع (**الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**).

وقد تم اختيار هذا النظم المبارك للأمور التالية:

- أنه النظم المعتمد عند المغاربة في رواية ورش عن نافع، منذ أن وضعه صاحبه إلى الآن.
- لغزارة التوجيهات فيه، وقد جعلها المؤلف من ملامح منهجه كما سيأتي بيانه.
- جلالة مؤلفه، فابن بري من أعلام المدرسة المغربية في القراءات، كما أنه كان بارعا في اللغة والنحو كما سيتضح خلال ترجمته.
- قيمة منظومة ابن بري العلمية، وما لها من شهرة واسعة في الآفاق.

وقد قام البحث بتتبع الأبيات التي فيها توجيه، وربطها بما قاله أهل (التوجيه) من أمثال مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، والإمام أبي العباس المهدوي(ت٤٤٠هـ)، وأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، وغيرهم من شراح (الدرر). كالإمام محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز (ت٧١٨هـ)، والإمام أبي عبد الله المنتوري القيسي (ت٨٣٤هـ)، والإمام عبد الرحمن ابن القاضي المكناسي(ت١٠٨٢هـ)، وغيرهم .

ومما شجع على هذا البحث عدم وقوف الباحث على من جمع التوجيهات عند (ابن بري) رحمه الله وقام بدراستها، كما أن تدريسي لهذا النظم المبارك ومعاودة النظر فيه مرارا وتكرارا كان السبب لتنبهي لهذا البحث بعد توفيق الله عز وجل.

مقدمة

إن من أجل ما يصرف فيه الإنسان وقته خدمة كتاب الله تعالى، وعلوم القرآن ذات أفنان كثيرة، ومن أغصانها اليانعة، علم القراءات القرآنية، ومن القراءات السبعية المتواترة، قراءة إمام المدينة، الإمام أبي عبد الرحمن نافع بن أبي نعيم (ت١٦٩هـ)، وقد عني أهل المغرب بهذه القراءة، بعد أن صارت القراءة الرسمية السائدة في بلادهم، وألفوا فيها كتبا مفردة، بعضها منثور، وبعضها منظوم، وقد اشتهرت أراجيز كثيرة في هذا المقرإ غير أن أرجوزة ابن بري الموسومة بـ(**الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**) قد حظيت بقبول واسع، حتى صارت عمدة المغاربة، وقبلوا ما فيها من اختيارات، ومما يدلك على مدى اهتمام القوم بهذا النظم أن شروحه والأعمال التي قامت عليه تزيد على ثلاثين شرحا وحاشية ما بين مطبوع ومخطوط.

لذا وقع اختياري على هذا النظم المبارك.

أسباب اختيار الموضوع:

١- لأبرز مكانة مؤلفه في (توجيه القراءات) وأن له مذهبا خاصا به في (التوجيه) كما سيتبين من مناقشة أقواله، وبيان آراء شراحه حول توجيهاته.

٢- بيان منزلته في اللغة والنحو، فقد وصفه مترجموه بـ «الفقيه الأفضل، والكاتب الأبرع الأكمل، النحوي، اللغوي، العروضي الفرضي»[1].

والملاحظ أن أغلب المترجمين له وصفوه بـ (النحوي)، وهذا الوصف يبين لنا مكانة الإمام في اللغة ، ويفسر لنا سر اهتمام (ابن بري) بتوجيه القراءات.

(١) محمد بن إبراهيم الشريشي، القصد النافع لبغية الناشئ والبارع ...،تحقيق: التلميدي محمود، ط.١، ١٤١٣هـ،١٩٩٣، ص ٣٣.

٣- الفوائد العديدة، التي تضمنتها هذه التوجيهات، مما يحتاج إلى بذل جهد في جمعها.

٤- كون هذه المباحث مبثوثة في غير مظانها.

منهج البحث:

وقد قمت بجمع الأبيات التي ورد فيها تعليل وتوجيه، ثم أردفتها بكلام شراح الدرر، ثم بكلام أهل (التوجيه)، وقمت بترتيب الأبيات على ترتيب أبواب النظم، واعتمدت في ضبط أبيات النظم على (**شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**) للإمام المنتوري، وجعلت أمام كل بيت رقمه في النظم، ثم إنني حاولت أن أقوم بتنظيم هذه التوجيهات تنظيما لسانيا، وبعد إمعان النظر في هذه التوجيهات تبين لي أنها تندرج تحت ثلاث مستويات: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي.

وأما المستوى الدلالي فلا يوجد ضمن توجيهات ابن بري، والسبب هو أنه لم يكثر من توجيه (فرش القراءات)، وغالبا ما يكون هذا المستوى في الفرش.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أتعرض لترجمة صاحب الأرجوزة، وأن أعرف بعلم التوجيه، وأشهر المؤلفات فيه، فلذا جاء البحث على هذا الترتيب :

مقدمة: وهي التي نحن بصددها.

الفصل الأول: علم توجيه القرءات وبعض رجالاته.

المبحث الأول: التوجيه تعريفاً.

المبحث الثاني: التوجيه تأليفاً.

المبحث الثالث: التعريف بالإمام ابن بري.

الفصل الثاني: توجيه القراءات عند الإمام ابن بري.

مدخل.

المبحث الأول: التوجيهات الصوتية.

المبحث الثاني: التوجيهات الصرفية.

المبحث الثالث: التوجيهات التركيبية.

خاتمة: أهم نتائج البحث.

الفصل الأول: علم توجيه القراءات وبعض رجالاته

المبحث الأول: التوجيه تعريفًا

التوجيه لغة: مصدر وَجَّهَ يوَجِّه، وأما توجَّه إلى ناحية كذا أي: استقبلها فمصدره التوجه، وله في اللغة عدة معان، ترجع في جملتها إلى التنقيب والبحث والمقصود والمقابلة للشيء، ومنه وجه الإنسان، فهو مستقبل لكل شيء [(١)].

وفي اصطلاح علماء التوجيه: انطلاقا من التعريف اللغوي يمكننا أن نقول في التعريف الاصطلاحي: (علم يبحث في معاني القراءات والكشف عن وجوهها في العربية، وإيضاح وجه كل قارئ فيما رواه واختاره من مرويه بشرطه).

ومن المتقدمين الذين عرفوا (التوجيه) ابن عقيلة المكي (ت١١٥٠هـ) حيث قال: «وهو علم يبين فيه دليل القراءة وتصحيحها من حيث العربية واللغة؛ ليعلم القارئ وجه القراءة »[(٢)].

وعرفوه أيضا: « تبيين وجه قراءة ما، باعتماد أحد أدلة العربية الإجمالية من نقل، وإجماع، وقياس، واستصحاب حال »[(٣)].

وعلم توجيه القراءات من أجل علوم القرآن، وقد عده منها الإمام الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في كتابه (البرهان في علوم القرآن) وذلك في النوع الثالث والعشرين، وقد بين الزركشي جلالة هذا العلم وفائدته، كما بين أهم الكتب المؤلفة في توجيه القراءات متواترها وشاذها، ومما قاله : « وهو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني

---

(١) ينظر معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة، وجه. والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، مادة وجه.

(٢) ابن عقيلة المكي: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٧/٢٠٠٦م، ج٤ ، ص ٢١٦.

(٣) عبدالعلي المسؤول: القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، دار ابن القيم دار ابن عفان، ط.١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م، ص١٦٢.

وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به، وأفردوا فيه كتبا، منها كتاب (الحجة) لأبي علي الفارسي، وكتاب(الكشف) لمكي، وكتاب(الهداية) للمهدوي، وكل منها قد اشتمل على فوائد[(1)]»

وهذه الكتب التي ذكرها مختصة بتوجيه (القراءات السبع)، ثم ذكر بعدها كتابين في توجيه الشواذ وهما : (المحتسب) لابن جني، و(إعراب القراءات الشواذ) لأبي البقاء العكبري.

بينما نجد الإمام السيوطي (ت ٩١١ هـ) رحمه الله في (الإتقان في علوم القرآن) لم يعده نوعا مستقلا، وإنما اكتفى بالتنبيه على جلالة قدره في التنبيه السادس من (النوع الثاني والعشرين إلى السابع والعشرين)، وقد نقل ما أورده الإمام الزركشي رحمه الله ولم يضف شيئا.

واقتفى أثر الزركشي ابن عقيلة المكي في(الزيادة والإحسان في علوم القرآن) فجعله علما مستقلا وتحدث عنه في (النوع الثاني والتسعون).

ويعتبر كلام الزركشي ذا أهمية كبيرة في بابه حيث إنه ورد في كلامه تسمية هذا العلم بـ (توجيه القراءات) وهو من أوائل من استخدموا هذا المصطلح، ولعله لم يسبقه حسب اطلاعي إلا الإمام أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني (ت٥٣٩هـ) الذي سمى كتابه (الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي) [(2)].

أما المتقدمون فكانوا يطلقون عليه (وجوه القراءات)، وهو أقدمها، أو (علل القراءات)، أو (معاني القراءات)، أو (إعراب القراءات)، أو (الاحتجاج والحجة)

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط،مكتبة دار التراث، ج١، ص٣٤٠.

(٢) (الجمع والتوجيه...) حققه الدكتور غانم قدوري الحمد، ونشره في مجلة المورد العراقية، ج١٧، العدد الرابع ، ثم قامت بنشره دار عمار بالأردن.

وقد ورد مصطلح (وجوه القراءات) عند ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) مسبع السبعة، فقد قال في ترجمة الإمام الكسائي «وكان علي بن حمزة الكسائي قد قرأ على حمزة ونظرفي **وجوه القراءات**، وكانت العربية علمه وصناعته[(١)]» إلا أن مصطلح (الرعيني) (التوجيه) [(٢)]، هو الذي حظي بالقبول، وتبعه عليه أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمذاني فألف كتابه (اختيار ابن السميفع وبسط توجيه قراءته على نافع) (ت ٥٦٩هـ) وتبعهما الزركشي، ومنه أخذ السيوطي في (الإتقان) وتتابع عليه الناس، وجرى على ألسنة القراء أكثر من غيره.

وللتوجيه مصطلحات مرادفة له من أهمها ما يلي:

التعليل أو العلة: ومنه كتاب (علل القراءات) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ).

الحجة أو الاحتجاج: ومنه كتاب (الحجة للقراء السبعة...) لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) وكتاب: (الحجة في القراءات السبع) المنسوب لأبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) وهذا المصطلح الذي استعمله (ابن بري) في (الدرر اللوامع) حيث قال :

أوردت ما أمكنني من الحُجج   مما يقام في طلابه حِجج

الإيضاح أوالموضح: ومنه كتاب (المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها) وكذا (الموضَح في وجوه القراءات وعللها) لنصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت٥٦٥ هـ).

---

(١) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف،ط.دار المعارف مصر، ص ٧٨.

(٢) ورد مصطلح التوجيه مبكرا في علوم أخرى مثل: (توجيه أحاديث الموطإ) لابن عبشون الأندلسي (ت٣٤١هـ)، وكذا (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان) للكرماني ت (٥٠٠).

التخريج والحمل: ويكثر دوران هذا المصطلح عند النحاة، ومنهم ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) في (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ومن جملة أمثلته عنده قوله: في معرض حديثه عن معاني (إلى) « والثامن : التوكيد، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم(١) ﴿ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم:٣٧] بفتح الواو، **وخُرجت** على تضمين (تهوى) معنى تميل(٢)».

ومن هذا الباب كتاب الإمام ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) (الفيض السماوي في **تخريج** قراءات البيضاوي(٣))

وكتب النحو محشوة بعبارة (وحملوا عليه قراءة ...) .

والتوجيه مصطلح علمي له سماته وملامحه، نجده عند أهل البلاغة، وأهل العَروض، وعلماء توجيه القراءات، فلذا لا بأس أن نقف عليه في مظان هذه العلوم، لنحدد المصطلح ونضبطه، ونتبين دلالته عند كل طائفة.

أما **التوجيه عند البلاغيين**: فمن أوائل من ذكره السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، وجعله من المحسنات البديعية المعنوية، وعرفه بقوله: «هو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للأعور : (ليت عينيه سواء) »(٤).

وتبعه القزويني فعرفه بمثل ذلك، ولذا نجد ناظم (تلخيص المفتاح) سيدي عبد الرحمن الأخضري (ت٩٥٣ هـ) يقول :

---

(١) نسبت إلى علي، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد، ينظر: الدر المصون، ج٧، ص١١٥، المحتسب،ج١، ص٣٦٤.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط، دار السلام، ج١، ص١٠٧.

(٣) محمد عبدالرحمن الشماع، الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه، ط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث دبي، ص٢٩.

(٤) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٠٢.

.... والتوجيه ما يحتمل الوجهين عند العلما[١]

وقد سبق بشار إلى هذا الأسلوب[٢] وابتكره، ومن ذلك قوله في خياط:

خاط لي زيد قباءْ ليت عينيه سواءْ

قل لمن يعرف هذا أمديح أم هجاءْ

والتوجيه قريب من محسن (التورية) عند البلاغيين، وهذا ما جعل الإمام ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤ هـ)يطلقه على التورية[٣]، مع أنهم فرقوا بين التوجيه والتورية بما مضمنه: أن التورية فيها معنيان قريب ظاهر غير مراد، وخفي بعيد هو المراد، وأما التوجيه فكلا المعنيين مراد للمتكلم من دون ترجيح، وهذا ما ذكره الإمام نجم الدين بن الأثير الحلبي (ت ٧٣٧ هـ) فقال: «حد التورية أن تكون الكلمة تحتمل معنيين فيستعمل المتكلم أحد احتماليهما ويهمل الآخر ومراده ما أهمله لا ما استعمله. وحد التوجيه أنه اللفظ المحتمل وجهين يحمل المتكلم مراده على أيهما شاء[٤]».

أما التوجيه عند أهل العروض: فهو مصطلح له دلالتان:

المعنى الأول: مرتبط (بحركات القافية)، وهو : حركة ما قبل الروي المقيد أي الساكن وذلك كفتحة الراء في قول رؤبة[٥]:

---

(١) الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، للإمام الأخضري، اعتنى به، عبد الهادي أبو زيد،، دار المآثر المدينة النبوية، ص٤٢.

(٢) الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد،٢، ص ٣٩٩.

(٣) ابن أبي الإصبع،البرهان في إعجاز القرآن أو بديع القرآن، تحقيق: أحمد مطلوب خديجة الحديثي، الدار العربية للموسوعات،١، ص١٤٧.

(٤) ابن الأثير الحلبي، جوهر الكنز تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، تحقيق ، محمد زغلول سلام، المعارف الإسكندرية مصر،١، ص١١١.

(٥) صدر بيت لرؤبة بن العجاج الراجز المشهور، وتمامه: أَلَّفَ شتَّى ليس بالراعي الحمِق. وهو في البحر : ٧/ ٤٧٨، والجنى الداني: ١/ ١٤٧.

وقائم الأعماق خاوي المخترَق ....

المعنى الثاني: مرتبط (بعيوب القوافي)، وهو نوع من (السِّناد) الذي هو من عيوب القافية المتعلقة بما قبل الروي، **وسناد التوجيه** هو: اختلاف حركة الحرف المقيد كالفتحة مع الضمة أو الكسرة، فإن كانت الضمة مع الكسرة لا يسمى سنادا، أما إذا وقعت الفتحة مع الضمة أو الكسرة فهو سناد عند الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، وأما الأخفش سعيد بن مسعدة الكوفي فلا يراه سنادا لكثرته في أشعار العرب، ولم يسلم من هذا العيب حتى الملك الضليل.

فقد قال :

لا وأبيـك ابنـة العـامري لايـدعي القـوم أني أفِـر

مع قوله:

إذا ركبـوا الخيـل واسـتلأموا تحرقت الأرض واليـوم قَـر(١)

۞ ۞ ۞

(١) ينظر، الكافي في علمي العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، ص (١٥٨) و (١٦٤).

المبحث الثاني
التوجيه تأليفًا

مما ينبغي أن يعلم بين يدي هذا الموضوع أن التأليف في علم القراءات قد عرف اتجاهين بينهما ائتلاف واختلاف في آن واحد، فالائتلاف من حيث إن موضوعهما (علم القراءات) والاختلاف مرده إلى المنهجية في تناول هذا العلم، وإليك الاتجاهين:

الاتجاه الأول: الكتب التي اقتصر مؤلفوها على ذكر القراءات والقراء سواء أكانت السبعة أم العشرة، وقد يكون أقل من ذلك، أو أكثر من العشرة (**كإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**) لشهاب الدين ابن البنا الدمياطي (ت١١١٧هـ)، وهذا الاتجاه ليس موضوعنا الآن، ومنه منظومة (**الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**) للإمام ابن بري، التي هي موضوع بحثنا.

الاتجاه الثاني: الكتب التي لم يقتصر فيها أصحابها على القراءات والقراء، بل أضافوا إلى ذلك توجيها لكل قراءة، وهذه الكتب كثيرة ومتعددة، وصل بعضها إلينا وطبع وعني بقراءته وتحقيقه وإقامة الدراسات عليه الباحثون في هذا المجال[1].

بدأت بواكير هذا العلم على شكل ملاحظات أولية وردت عن بعض الصحابة الكرام والتابعين، وكانت هذه الملاحظات غير مرتبة ولا مستوعبة لقراءات معينة، وإنما كانت تَرِدُ عند الحاجة إليها، وفي كتب التفاسير نقول عن بعض الصحابة كابن عباس وغيره تدعم هذا الرأي وتسنُده، ثم جاء عصر تدوين العلوم ومنها النحو، والتفسير، ومعاني القرآن، فظهر علم التوجيه على طريقتين مختلفتين:

الطريقة الأولى: ضمن آراء بعض المصنفين في النحو، والتفسير، ومعاني القرآن، يذكرونها عند بيان قراءة من القراءات، أو الاستشهاد بها، ومن أوائل

(١) فضل حسن عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، ط.١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٧م، ص١٤٣.

الكتب التي تطالعنا في هذه الطريقة (**الكتاب**) لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه الفارسي (ت ١٨٠هـ) ومن جملة أمثلة التوجيه عنده قوله: « وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون:١٠].

فقال: « هو كقول زهير » [١]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى   ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فإنما جروا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا [٢]».

وقال في (هذا باب من أبواب أن) : وسألته عن قوله عز وجلّ: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأنعام:١٠٩].

ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال:«لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم.وأهل المدينة[٣] يقولون(أنّها). فقال الخليل: « هي بمنزلة قول العرب: ائت السُّوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلَّك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون[٤]».

---

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى كما في ديوانه:٧٦ برواية (ولا سابقا) ، ونسبه سيبويه مرة لصرمة الأنصاري كما في:١/٣٠٦، ونسبه أربع مرات لزهير انظر الكتاب:٣/٢٩، وضرائر الشعر:١/ ٢٨٠، وخزانة الأدب: ٨/ ٥٥٢.

(٢) سيبويه، الكتاب كتاب سيبويه،تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة،ط.١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ ج ٣، ص١٠٠-١٠١.

(٣) قرأ بكسر (إنها) أبو عمرو البصري، ويعقوب، وابن كثير، وخلف، وشعبة بخلف عنه.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١٢٣.

بل قد يلجأ سيبويه إلى القراءة ليقوي بها أصلا من أصوله كقوله في (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) : «تقول أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ: لم يرد أن يكرره ولا يعرفَك شيئا تنكرُه، ولكنه شتمه بذلك». وبلغنا أن بعضهم[(١)] قرأ هذا الحرف نصبا: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المَسَد:٤] لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة ، ولكنه كأنه قال: «أذكر حمالة الحطب شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره».

وقال عروة الصعاليك العبسي[(٢)]:«

سقوني الخمر ثم تكنفوني عداةَ الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين[(٣)]».

والقراءات في (**الكتاب**) قد حظيت بعناية الباحثين، والقصد الآن التمثيل لوجود (توجيه القراءات) عند الإمام سيبويه عرضا .

وبعد (**الكتاب**) تأتي كتب صنفت في معاني القرآن، وإعرابه، وتفسيره، ككتاب (**معاني القرآن**) للفراء (ت ٢٠٧هـ)، و(**معاني القرآن**) للأخفش الأوسط(ت ٢١٥هـ)، و(**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**) لأبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ) ، و(**معاني القرآن**) للزَّجاج (ت٣١٠ هـ) رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

الطريقة الثانية: التدوين المستقل، وفي هذه لمرحلة تظهر كتب مستقلة في هذا الفن، وأول من ألف في هذا الفن كتابا مستقلا هو أبو عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي الأعور[(٤)] (ت١٧٠هـ) في كتابه (**وجوه القراءات**) قال أبو حاتم

(١) هو الإمام عاصم الكوفي، قال ولي الله في (الحرز): وحمالة المرفوع بالنصب نزلا.

(٢) البيت لعروة بن الورد العبسي، وهو في الكتاب:٢/ ٧٠، والكامل:٣/ ٣١، والقرطبي:١/ ٢١٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص٧٠ .

(٤) تنظر ترجمته في غاية النهاية في الإحالة التالية.

السجستاني:«كان أول من تتبع بالبصرة وجوه القرآن وألفها وتتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور[١]».

وليس أبا بكر محمد بن السري السراج النحوي كما ذهب إليه بعض الباحثين[٢]؛ لأن ابن السراج توفي سنة (٣١٦هـ)، ولعل سبب هذا الوهم وقوف الباحث على كلام أبي علي الفارسي في مقدمة (**الحجة**) حيث قال: «وقد كان أبو بكر محمد بن السري شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتدأ بإملائه[٣]»، وليس في هذا الكلام دليل على أوليته مطلقا بل على أبي علي فقط، والله أعلم.

وقد تعددت المؤلفات في (توجيه القراءات)؛ لما لهذا العلم من صلة كبيرة باللغة العربية، حتى إن القراء يعدون من عيوب القارئ أن لا يكون عارفا باللغة، ومن الأبيات السائرة على الألسنة، ما قاله الإمام(الحُصْري) (ت٤٨٨هـ) في رائيته المشهورة:

لقد يدعي علم القراءات معشر	وباعهم في النحو أقصر من شِبر
فإن قيل ما إعراب هذا ووزنه	رأيت طويل الباع يقصر عن فِتر
ثلاث لغات في الصراط ولم يكن	ليحسنها من لم يقسه على صقر[٤]

ومما يدلك على ارتباط (التوجيه) (بالقراءات) أن أول[٥] من جمع القراءات في كتاب واحد مزج بينهما ، وهو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) فقد ألف

(١) السخاوي، جمال القراء، ج١، ص٢٣٥، ابن الجزري، غاية النهاية، ج ٢، ص ٣٠٣ .

(٢) أبوعمرو الداني،منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق: لحسن وكاك،ط،١، ط،١٤٣٠/ ٢٠٠٩، ج١، ص٢٦٠ .

(٣) الفارسي، الحجة للقراء السبعة...تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث،ط،١، ط، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م ، ج١ ، ص٦.

(٤) الحصري، القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، تحقيق: توفيق العبقري،ط، مكتبة أولاد الشيخ للتراث،ط،١،ط،١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٩٢.

(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١ ، ص٣٣.

كتابًا ذكر فيه خمسة وعشرين قارئًا من جملتهم القراء السبعة المشهورون، ثم إنه لما ذكر هذه القراءات كان من منهجه في هذا الكتاب أن يُعلِّل ما يُورد في هذا الكتاب من القراءات عن هؤلاء الأئمة، ونقل لنا أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) منهج الإمام ابن سلام في هذا الكتاب في أرجوزته المُنبِّهة إذ يقول في (القول في أصحاب الاختيار):

والقاسم الإمام في الحروف أبو عبيد صاحب التصنيف
اختار من مذاهب الأئمة ما قد فشا وصح عند الأمة
وذاك في تصنيفه مسطرُ معللٌ مبينٌ محررُ[(١)]

يؤخذ من قوله: معلل. أنَّ من منهج الإمام القاسم بن سلام رحمه الله في كتابه الاهتمام بفن توجيه القراءات، وذلك لأنه اختار في كتابه المذكور قراءات معينة، فكان ملزما بأن يبين أسباب اختياره، ومن جملتها ما يرجع إلى قوة الوجه في العربية.

أشهر المؤلفات في (توجيه القراءات):

ولنقتصر على بعض الكتب المشهورة في هذا الفن معرفين بها وبمنهجها فمن ذلك:

• (الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد) لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وقد ورد في بعض المصادر باسم (الحجة) وفي بعضها (الحجة في علل القراءات السبع) وما أثبتناه هو ما أثبته محققا الكتاب بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي (ط.دار المأمون للتراث)، وقد حقق الكتاب كاملا أيضا الأستاذ كامل مصطفى هنداوي في أربعة مجلدات وطبعته دار الكتب العلمية.

---

(١) منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق وتعليق، ج٢، ص٥١٧-٥١٨.

وهناك أسباب دعت أبا علي إلى تأليفه كتاب (الحجة) منها: أنه لما جمع ابن مجاهد (ت ٣٢٤) كتاب السبعة مجردا من الاحتجاج، كانت الخطوة الطبيعية التي يقتضيها النظر هي توجيه هذه القراءات والاحتجاج لها فقام بهذا العمل أبو بكر بن السراج تلميذ ابن مجاهد،ثم جاء بعده أبو علي الفارسي.

ومنها: أن هؤلاء الذين قاموا بالتأليف في هذا الفن ،كانوا من النحاة الذين أقبلوا على كتاب سيببويه يدرسونه ويتفهمون مسائله، وأبو علي في طليعتهم ومن خيارهم، أضف إلى ذلك أن (الكتاب) قد اشتمل على كثير من التوجيهات، كما سبق بيانه.

ومنها: أن البيئة العلمية العامة في عصر أبي علي أمست بيئة جدلية، يقوم الدين فيها على الحوار والإقناع، لا على التلقين والاتباع، فكانت تطرح أسئلة في القراءات من نحو: ما سندها؟ وما حجتها؟ ولم اختار القارئ هذا الوجه؟ وهل له معتمد من النحو واللغة؟ فاضطر النحاة إلى الاحتجاج للقراءة المتواترة مع أنها غير مفتقرة إليه، ولكن مواجهة المنكرين والزنادقة والمعاندين هي التي دعت إلى هذا الأمر(١).

وقد افتتح أبو علي كتابه بالدعاء لولي النعم، عضد الدولة، وتاج الملة، ويظهر أنه ألف الكتاب إهداء له، وإن كان لم ينص على ذلك.

ثم ذكر أنه سيذكر في هذا الكتاب وجوه القراءات التي اقتصر عليها ابن مجاهد في كتاب (السبعة) كما تلقاها عنه رواية.

ولا ينسى أبو علي أن يحفظ لأهل السبق سبقهم ومنزلتهم فيعترف بأن ابن السراج قد عمل قبله كتابا في الاحتجاج للسبعة غير أنه وصل فيه إلى البقرة، ولم يكمله رحمه الله(٢).

---

(١) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، ط، دار المطبوعات الحديثة،ط ٢، ١٤٠٩ - ١٩٨٩،ص١٧٣.

(٢) الفارسي، الحجة للقراء السبعة ، ج ١، ص ٦.

ولم يطل أبو علي في المقدمة بل اقتصر على ثلاث مسائل، هي التي سبقت.

منهج أبي علي في كتابه:

جرى أبو علي الفارسي على أن يبدأ بنص أبي بكر بن مجاهد في كتابه (السبعة) في القراءات؛ فيذكر اختلاف القراء في الحرف الذي يريد بيان وجهه، ويذكر ذلك على ترتيب آي القرآن الكريم في الحروف التي وقع فيها الاختلاف، ثم يورد كلام أبي بكر بن السراج، ثم ينهي الحكاية عنه، ثم يصدر احتجاجه بكلمة: (قال أبو علي) ويستمر أبو علي على هذا النمط في إيراد كلام ابن السراج، حتى انتهى القدر الذي تركه وذلك عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] وبعد هذه الآية يستقل أبو علي بالاحتجاج، فلا يرد ذكر ابن السراج.ولا يعمد أبو علي إلى اللفظ القرآني، الذي وقع فيه الاختلاف بين القراء، فيتحدث عنه مبيناً وجهه فقط؛ بل يتناول الآية التي وقع فيها ذلك الحرف فيتحدث عن التفسير اللغوي لكلماتها، مستقصياً المعاني التي تحتملها هذه الكلمات، مورداً لكل معنى سنده من القرآن الكريم، مستدلاً بأقوال أئمة اللغة السابقين، كالجرمي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، والسكري، وثعلب، وغيرهم، ومستشهداً بما روى من الشعر جاهليه وإسلاميه.

وهكذا يمضي في الشرح اللغوي، ثم يتبعه بتصريف الكلمة -إن كانت تحتمل التصريف- ذاكراً الآراء المحتملة، مستدلاً على كل رأي بما لديه من نصوص قرآنية وشعر وأقوال، ويذكر الرأي الذي يختار ويستدل عليه.ثم يخلص من ذلك إلى الحديث فيما يتصل بذلك من مسائل النحو فيذكر آراء ائمة النحاة من أمثال الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه (ت١٨٠هـ) والفراء (ت٢٠٧هـ) والأخفش(ت٢١٥هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ) وثعلب (ت٢٩١هـ) وينتصر لفريق دون فريق، ويرى الرأي ويعزه بالأدلة والشواهد من النقل والقياس، وفي غضون كل بحث من هذه البحوث يستطرد بذكر قضايا،

ويستدل عليها حتى ينتهي من ألفاظ الآية على هذا النحو؛ لغة، ونحواً، وصرفاً، وتفسيراً، واحتجاجاً، وتدليلاً، وقد يخلط ذلك كله بمسائل تتصل بالفقه، والعقيدة، والبلاغة.

ثم يعود إلى إعراب الآية، وقد يذكر شيئاً من الأصول النحوية التي بنى عليها توجيهه الأعرابي. وبعد هذه الجولة الواسعة المتقصية المستطردة يعود إلى بيان حجة كل قارئ فيما ذهب إليه راجعاً إلى أصل من أصول العربية.

ولكنه مع كثرة النقول عن الأئمة إلا أنك تجد شخصيته في التحليل، والتعليل، والتعقيب، والتفنيد، وغير ذلك.

وكتاب(الحجة) لقي حظوة كبيرة عند النحاة واللغويين، وتباينت آراؤهم حوله ، فابن جني: (ت٣٩٢ هـ) تلميذ أبي علي يقول في نقد كتاب شيخه: « وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيرا ممن يدعي العربية فضلا على القرأة منه وأجفاهم عنه[(١)]».

فابن جني يعتبر شيخه قد أطال واستطرد، وهذا الذي جعل كتابه مجفوا عند القراء، ويقول في موضع آخر:«فإن أبا علي رحمه الله عمل كتاب الحجة في القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء [(٢)]».

وأيا كان فيبقى كتاب (الحجة) له مكانته الخاصة بين كتب التوجيه، نظرا لجلالة مؤلفه، وغزارة مادته.

- (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب القيسي المغربي (ت٤٣٧هـ) : الكتاب طبعته مؤسسة الرسالة بتحقيق الدكتور محي

---

(١) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي، النجار، شلبي ج١، ص ٢٣٦.

(٢) المحتسب، ج١، ص٣٤.

الدين رمضان، في جزءين هذا الكتاب جعله مؤلفه شرحا لكتابه (التبصرة في القراءات السبع) ولندع الشيخ ينبئنا عن سبب تأليفه قال ﵀: « كنت قد ألفت بالمشرق كتابا مختصرا في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسميته (كتاب التبصرة) وهو فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون، وأضربت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلبا للتسهيل، وحرصا على التخفيف، ووعدت في صدره أني سأؤلف كتابا في علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب (كتاب التبصرة) أذكر فيه حجج القراءات ووجوهها وأسميه كتاب (الكشف عن وجوه القراءات) ثم تطاولت الأيام، وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة فرأيت أن العمر قد تناهى، والزوال من الدنيا قد تدانى، فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت، وحدوث الفوت، وطمعا أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة القراءات، فبادرت إلى تأليفه ونظمه ليكون باقيا على مرور الزمان، وانقراض الأيام، حرصا مني على بقاء أجره، وجزيل ثوابه»(١).

معالم منهجه:

- ذكر القراءات، ومن قرأ بها.
- بيان علة هذه القراءات، وحجة كل فريق فيما ذهب إليه.
- بيان الوجه الذي اختاره في كل حرف من فرش القراءات، والتنبيه على علة اختياره كما يفعل أئمة المقرئين.

• كتاب (شرح الهداية) لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠ هـ): وهو مطبوع بتحقيق شيخنا الكريم الدكتور حازم سعيد حيدر، ونشرته دار الرشد

(١) مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ج١، ص٤.

بالرياض، وكتاب (شرح الهداية) يعد من عمد كتب توجيه السبعة ومن أشهرها مع صنوه (الكشف) ، وقد كان أبو العباس ألف هذا الكتاب إملاء على تلامذته بعد أن طلبوا منه ذلك.

وقد قسمه مؤلفه إلى (أصول) و(فرش) كما جرت عادة كتب هذا الفن في أغلبها، واحتج لأصول القراء في سبعة عشر بابا، ثم احتج للكلمات الخلافية، في السور القرآنية جميعا.

ويمكن تلخيص منهجه في الآتي:

- يبدأ بالحرف المختلف فيه بين القراء، ونادرا ما ينسبه أو يضبطه بالحروف.
- يذكر علل القراءات ووجوهها، مبينا اختياره ورأيه في القراءات، حتى إنه ربما ضعف القراءة المتواترة.
- يعتمد الإحالة كثيرا في المسائل التي تقدم لها ما يشبهها قصد الاختصار.
- كثرة طرح التساؤلات والإجابة عنها، خصوصا في الأصول (فإن قال قائل) وقد قام محقق الكتاب بدراسة وافية حول الكتاب بما لا مزيد عليه فليرجع إليها في مقدمة الكتاب.

• (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) : طبع الكتاب بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، ونشرته دار سزكين سنة (١٤٠٦هـ).

إذا كانت الكتب التي مرت معنا توجه القراءات السبع فإن كتاب (المحتسب) في الاحتجاج للقراءات الشاذة.

سبب تأليفه:

يذكر لنا ابن جني في مقدمة الكتاب سببين رئيسين جعلاه يؤلف الكتاب:

- خلو المكتبة العربية من كتاب في الاحتجاج للقراءات الشاذة يقول: «وكان من مضى من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتابا فيه، ولا أولوه طرفا من القول عليه، وإنما ذكروه مرويا مسلما مجموعا أو متفرقا... فأما أن يفردوا له كتابا مقصورا عليه، أو يتجردوا للانتصار له، ويوضحوا أسراره وعلله فلا نعلمه[(١)]».

- إحياء رغبة شيخه، والعمل على مواصلة دربه، وذلك أن أبا علي الفارسي رحمه الله كان فكر في وضع كتاب في (توجيه الشواذ) إلا أن الأجل لم يفسح له، إلا أنه وإن لم يؤلف كتابا فقد بث هذه الفكرة في تلامذته، فتلقفها أنجبهم فعمل بها.

قال ابن جني: « على أن أبا علي رحمه الله قد كان وقتا حدث نفسه بعمله، وهم أن يضع يده فيه، ويبدأ به، اعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه، هذا على ما كان عليه من خلو سربه، وسروح فكره، وفروده بنفسه[(٢)]».

- بيان منزلة الشاذ في اللغة وأنه لا يقل أهمية عن المتواتر في الاحتجاج به.

قال رحمه الله في بيان المتواتر والشاذ : «ضربا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غان عن تحديده.

وضربا تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذا؛ أي خارجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها **نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه،** ولعله، أو كثيرا منه، مساو في الفصاحة للمجتمع عليه[(٣)] ».

منهجه في التوجيه:

- الاقتصار على توجيه القراءات الشاذة فقط.

---

(١) ابن جني، المحتسب، ج١ ، ص٣٣ – ٣٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

- الاقتصار على ما دق توجيهه ولطفت صنعته.
- السهولة وعدم التعقيد في الأسلوب، حتى لا يكون كتابه شبيها بكتاب شيخه قال رحمه الله: « إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحظوا به، ولا ينأوا عن فهمه، فإن أبا علي رحمه الله عمل كتاب (الحجة في القراءات) فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء[1]».

ولا يقتحم هذا الميدان، إلا الخريت الحاذق بمسالك اللغة على مختلف علومها وفنونها، لذا قال الزركشي رحمه الله: «وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة، ومن أحسن ما ألف فيه كتاب المحتسب لأبي الفتح[2]».

❀ ❀ ❀

(١) المصدر نفسه، ص٣٤.
(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج ١، ص٣٤١.

المبحث الثالث

التعريف بالإمام (ابن بري)

اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين التازي الرباطي نسبة إلى رباط تازة الشهير بابن بري.

مولده:

ولد بتازة في حدود:(٦٦٠هـ)، ونشأ وترعرع بـ(زقاق الزفانين) بها، وقد كانت أسرته انتقلت إليها قبل ذلك، لكن لم تحدد سنة انتقالهم إليها.

ولا نعلم كثيرا عن أسرته، ومكانها في العلم والشرف، إلا ما جاء في وصف أبيه: بالشيخ الأفضل المتقن البليغ، كما عند العلامة: الخراز في (القصد النافع)[(١)] ، وهذه النعوت كافية للدلالة على منزلة والده في العلم.

وانتقل إلى فاس كاتبا سنة (٧٢٤هـ).

لم يذكر المترجمون تفاصيل عن نشأة (ابن بري) ومسيرته العلمية، سوى أنه اجتهد كثيرا في البحث والمطالعة ، وكان من طلبة تازة وعدولها، وانتقل إلى فاس لإتمام تكوينه العلمي ، فكان عالما مشاركا، له إلمام واسع بالعلوم الإسلامية.

عاصر (ابن بري) قيام الدولة المرينية ونهضتها وقوتها، واستفاد من النشاط العلمي الذي أسهمت فيه رحلات الأندلسيين إلى المغرب، والاتصال بما تبقى من الحواضر في الأندلس، فقد حل بالمغرب جماعة من العلماء والقراء ساهموا في إنعاش الحياة العلمية.

(١) ص ٣٣.

شيوخه:

تلقى العلم ببلده عن والده وهو شيخه الأول على ما جرت به عادة المغاربة(١)، ثم تتلمذ على غيره، وقد تقدم -نقلا عن الخراز- ما يشهد على أن أباه كان من أهل العلم والفضل.

ومن أبرز شيوخه الذين أفاد منهم مترجمنا ما يلي:

- **أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي**(ت ٧٠٩).

وهو الذي نوه بأخذه (القراءات السبع) عنه كما ذكر في الأرجوزة، حيث قال:

حسبما قرأت بالجميع ... على ابن حمدون أبي الربيع

المقرئ المحقق الفصيح ... ذي السند المقدم الصحيح

و(الجميع) مراد به (القراءات السبع) لا (حرف نافع) وحده، كما قد يتبادر إلى الذهن اعتبارا للسياق الداخلي للمنظومة، غير أن السياق الخارجي أثبت عكس هذا، فقد كان (أبو الحسن الوهري) يفسره بنافع حتى وقف على إجازة الناظم بالسبع ففسره بالأول(٢).

واقتصاره على ذكره فقط في أرجوزته يؤخذ منه أنه أجل شيوخه الذين لازمهم في فن القراءات وغيره من الفنون، وهذا له شبه بما فعل الإمام (الحصري) في مقدمة (الرائية) حيث ذكر بعض شيوخه ثم قال:

وكم لي من شيخ جليل وإنما ... ذكرت دراريا تضيء لمن يسري

- **أبو جعفر أحمد بن إبراهيم ...بن الزبير الغرناطي الحافظ المشهور**(ت ٧٠٨هـ).

(١) محمد بن أحمد الأمراني في (نظرات حول شخصية ابن بري التازي)، مجلة الإحياء العدد ١/ ٩٤.

(٢) ابن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع، تحقيق: أحمد البوشيخي،ط،المطبعة والوراقة الوطنية مراكش المغرب ط،١ ط ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧، ج١، ص٣٣٦.

ولعل أخذه عنه قد تم في مدينة سبتة التي كان ابن الزبير يتردد عليها بعد أن أصبحت ولاية تابعة لمملكة بني الأحمر بغرناطة سنة (٧٠٥) وانفرد بذكر قراءة (ابن بري) عليه (الإسحاقي) في رحلته[١].

- **أبو الحســن علي بن سليمان بن أحمــد القرطبي شيخ الجماعة بفاس** (ت ٧٣٠هـ).

وأخذ ابن بري عنه أمر طبيعي اعتبارا بما كان له في المنطقة من شفوف قدر وجمال ذكر وكثرة أصحاب ونبل مشيخة، وأهم مشيخته الذين أسند عنهم القراءات هو أبو جعفر بن الزبير، فيكون ابن بري مشاركا له فيه، وبهذا يعلو سنده من هذه الطريق فيساويه فيما قرأ به عليه. وانفرد بذكر قراءة ابن بري عليه الإسحاقي في رحلته.

- **مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن أبو الحكم المالقي المعروف** بابن المرحل (ت ٦٩٩هـ).

هو الأديب المقرئ اللغوي المشهور، كان يتردد بين سبتة وفاس، وأقام في هذه الأخيرة زمانا، ولعله أخذ عنه خلال هذا المقام بها، وقد انفرد بذكر أخذه عنه الشيخ أحمد بابا السوداني في (كفاية المحتاج).

مكانته العلمية وشهادة العلماء له:

ولا يخفى أن الذي هيأ ابن بري لتولي كرسي الإقراء بجامع القرويين في العاصمة العلمية ، وبوأه المنزلة الرفيعة حتى اختير لتأديب الأمير وإقرائه القرآن، ثم لتولي منصب كتابة الديوان، إنما هو نبوغه وحذقه في القراءة والأدب وتفوقه في المؤهلات على غيره من الأعلام الذين تزخر بهم العاصمة في زمن كان سيل الوافدين عليها لا ينضب ولا ينقطع، ولقد وصفه عامة الذين ترجموا له من شراح

(١) عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج٣ ، ص ١١٤.

أرجوزته وأطنبوا في تحليته سواء منهم المعاصرون له أم غيرهم، فقال فيه الإمام الخراز: «الفقيه الأفضل، والكاتب الأبرع الأكمل، **النحوي**، اللغوي، العروضي الفرضي»[1].

ووصفه أبو عبد الله محمد بن شعيب المجاصي بـ«الفقيه المقرئ الأصولي المحقق، صاحب الكلام البديع، **النحوي** الضابط، صاحب الخط الرفيع »[2].

ووصفه محمد بن عيسى الوارتني بـ «الشيخ الأستاذ الحاذق **النحوي** الكاتب الأبرع »[3].

ونعته أبو زيد بن القاضي بـ«الشيخ الفقيه الأكمل، الراوية المتقن البليغ، الكاتب البارع **النحوي** اللغوي الفرضي»[4]، ثم قال بعد ذكر مؤلفاته المتنوعة : «وكان له أيضا معرفة بعلم الحديث، وكان خطه بارعا حسنا، وكذلك نظمه سلسا عذبا[5]».

وقال فيه المارغني: « أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقق، والمقرئ المدقق، ذي العلوم الرائقة ، والمصنفات الفائقة »[6].

وهذه التحليات المتنوعة تبين لنا مكانة الإمام (ابن بري) في العلوم التي ذكرها المترجمون له، وخصوصا فن القراءات، وعلم النحو، والفرائض، وغيرها من العلوم، والملاحظ أن أغلب المترجمين له وصفوه بـ (النحوي)، وهذا الوصف يبين

---

(١) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع ، ص ٣٣.

(٢) حميتو، ص١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٤) الفجر الساطع، ج، ص٢٣١.

(٥) المصدر نفسه ، ص٢٣٢.

(٦) إبراهيم المارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع،ط، دار الفكر، ط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥، ص ٣.

لنا مكانة الإمام في اللغة ، ويفسر لنا سر اهتمام (ابن بري) بتوجيه القراءات، كما أن هذه التحليات تفسر لنا بعض الأسباب التي جعلت المغاربة يعكفون على نظمه (الدرر اللوامع)، ويتركون ما عداه من المنظومات كـ (الحصرية) للإمام الحصري و(البارع) لابن آجروم وغيرهما.

مؤلفاته وآثاره:

ألف ابن بري في القراءات كما ألف في الفقه، والأدب، والعروض، والعربية، فكان مثالا للعالم الموسوعي الذي ألف في كثير من العلوم والفنون، إلا أن أكثر مؤلفاته كانت هادفة بمعنى أن غرضها تعليمي ، هذا إلى جانب فن القراءات الذي برز فيه تبريزا خاصا وأبان عن حذق كبير في ضبطه وتحريره، وعلى الأخص فيما يتعلق بـ (مقرأ نافع) الذي نظم فيه أرجوزته السائرة، وهذه أشهر مؤلفاته :

- أرجوزة (الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع)، وهي أشهر آثاره وأجودها، وهي موضوع بحثنا.
- القانون في رواية ورش وقالون.

انفرد بذكره ونسبته إليه محمد الشرقي الإسحاقي في رحلته.

- طرر على الدرر اللوامع كتبها على شرح الخراز عليها حين قدمه إليه الإمام الخراز.
- رجز في مخارج الحروف وصفاتها ذيل به على الدرر اللوامع، وهو المتصل بها اليوم .
- ذكر الظاء على حروف المعجم.
- أبياته في إجابة أبي الحسن الحصري على لغزه بمسألة (سوءات) وجملتها ثلاثة أبيات سيأتي ذكرها عند الحديث على توجيه الخلف الواقع في مدها.

وفاته:

المشهور أن وفاته بمدينة تازة المغربية سنة (٧٣٠هـ) رحمه الله رحمة واسعة.

الفصل الثاني
توجيه القراءات عند الإمام ابن بري

مدخل:

حظي (توجيه القراءات) بعناية كبيرة من لدن أهل القراءات؛ للصلة الوثيقة بين العلمين،ولا نتكلم الآن عن إفرادهم المؤلفات الخاصة في (التوجيه)ولكننا نتحدث عن وجود (التوجيه) ضمن كتب القراءات عرضا لا قصدا، ومن أشهر المنظومات التعليمية في مقرإ الإمام نافع أرجوزة (الدرر اللوامع) لابن بري رحمه الله، وقد اهتم فيها صاحبها بالتوجيه، ونص على ذلك في مقدمة نظمه حيث قال:

أوردت ما أمكنني من الحُجج ... مما يقام في طلابه حِجج

فالحُجج جمع حُجة، والمراد به الاحتجاج للقراءة وبيان وجهها في العربية كما سبق في مبحث التوجيه، وبين أن التوجيهات التي ذكرها يمكث الطالب في تحصيلها السنوات الكثيرة، وقد أورد شراح(الدرر) بعض الأمثلة التي فيها توجيه، وقد استعنت الله فقمت بجمع ما فيه توجيه واضح ، وقد جمعت ثلاثين بيتا مما ذكر فيه توجيه واضح، وقمت بتطعيمها بكلام علماء التوجيه، وشراح الدرر، كما أنني قمت بمحاولة تصنيف هذه التوجيهات لسانيا، وصنفتها إلى ثلاث مستويات : المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، وأدرجت في كل مستوى ما يناسبه.

المبحث الأول

التوجيهات الصوتية

[٥٣] واعلم بأن صلة الضمير بالواو أو بالياء للتكثير

يقصد رحمه الله أن هاء الكناية توصل بواو أو بياء لغرض التكثير؛ لأن الاسم هو الهاء من نحو (به) و(عليه) فلما قلت حروف الاسم فكان على حرف واحد، وذلك الحرف حرف خفي ضعيف قووه بزيادة واو فقالوا: (بهو)، و(عليهو) وهذا هو الأصل[١].

وقيل بأن فائدة صلة الهاء بالواو لأنها خفية ولتخرجها الواو من الخفاء إلى الإبانة وذلك أن الهاء من الصدر، والواو من بين الشفتين، فإذا زيدت عليها بينتها.

وكان الأصل منهو وعليهو وما أشبه ذلك لكن إذا زيدت الواو على الهاء وقبل الهاء كسرة قلبت الواو ياء، لأن الهاء خفية ليست بحاجز حصين، فتصير كأنها واو ساكنة قبلها كسرة[٢].

[٧٠] أو همزة لبعدها والثقل والخلف عن قالون في المنفصل

تحدث الناظم رحمه الله في هذا البيت على تعليل المد في حروف المد عند مجاورتها للهمزة بعدها، وقد ذكر علماء (التوجيه) لذلك علتين:

- لخفاء حروف المد.

وممن ذهب إلى هذا الإمام مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧) حيث قال: «فإن قيل ما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت؟ فالجواب: أن هذه الحروف حروف خفية،

(١) الكشف، ج١، ص ٤٢.

(٢) المهدوي، شرح الهداية،تحقيق:حازم حيدر ط،مكتبة الرشد الرياض،ط ١٤١٥هـ ج١، ص ٢٧.

والهمزة حرف جلد بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفا خفيا، خيف عليه أن يزداد- بملاصقة الهمزة له- خفاء، فبين بالمد ليظهر[1]».

وقال ابن مطرف الكناني[2](ت٤٥٤هـ): «لأن هذه الحروف خفية جوفية والهمزة حرف قوي بعيد المخرج صعب على المتكلم به فلما لاصقت على قوتها حروفا خفية ضعيفة خيف عليها أن تزداد خفاء لذلك فبينت بالمد المشبع لتقوى وتظهر وقصد إلى بيانها بالمد لأن ذلك يوصلها إلى مخرج الهمزة وتظهرها عندما يخشى من خفائها[3]».

- لبعد مخرج الهمزة وثقلها.

قال ابن قتيبة وأبو إسحاق الزجاج: «إنما وجب التمكين لبيان الهمزة لا لبيان المدود، إذ كانت الهمزة خفية، مع ما على الناطق بها من المؤونة لإخراجه إياها من صدره باجتهاد، وهي مشبهة بالتهوع والسعلة، لشدتها وبعد مخرجها، فتقوى بتمكين حروف المد قبلها على النطق بها[4]».

وإلى هذا المذهب الأخير يجنح الناظم حيث قال:

لبعدها والثقل.

وهذا يعد من اختيارات الإمام في (التوجيه).

---

(١) الكشف، ج١، ص٤٥-٤٦.

(٢) محمد بن أحمد بن مطرف الكناني المقرئ، يعرف بابن الطرفي، من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله ولقب بـ (الطرفي) لأنه كان يؤم بمسجد طرفة بقرطبة ت (٤٥٤ هـ) انظر: الصلة لابن بشكوال:٢/ ١٦٧، ، وغاية النهاية :٢ / ٨٠.

(٣) ابن مطرف، البديع في شرح القراءات السبع، مخطوط، لوحة ٢٤، سيصدر قريبا بحول الله بتحقيق الباحث عن دار الحديث الكتانية.

(٤) المنتوري، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، تحقيق: الصديقي سيدي فوزي ط١،ط، ١٤٢١هـ ٢٠٠١، ج ١، ص١٧٧.

[٧١] نحو بما أنزل أو ما أخفي لعدم الهمزة حال الوقف

تحدث ابن بري في هذا البيت عن توجيه الخلاف الذي ورد عن قالون في المنفصل ، فمن المعلوم أن لقالون الوجهين في المد المنفصل (القصر والتوسط)، وقد علل ذلك الناظم بأن الهمزة إنما تثبت وصلا لا وقفا .

وهذا الذي نص عليه علماء التوجيه قبل (ابن بري) رحمه الله على الجميع.

«فإذا انفصلت المدة من الهمزة وكان حرف المد واللين في آخر الكلمة والهمزة في أول الأخرى، ضعف المد ولم يلزم لزومه في المتصل، إذ ليس بلازم في الوصل والوقف كما كان في المتصل، ألا ترى أنك تقف على (قالوا) فتنفصل الواو من همزة (ءامنا) فيزول المد وكذلك ما أشبهه، فلما ضعف المد للعلة التي ذكرناها اختلفوا فيه، فمن ترك المد فعلى ما ذكرناه من علة الانفصال، ومن مد فإنه نظر إلى الموضع الذي يتصل فيه حرف المد واللين بالهمزة فمده، فإذا وقف على الحرف وفصله من الهمزة ترك المد فراعى اللفظ »(١).

[٧٨] وما أتى من بعد همز الوصل كإيت لانعدامه في الوصل

هذا هو الموضع الرابع المستثنى من مد البدل لورش، وهو أن يكون حرف المد بعد همز الوصل مثل:﴿ ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ ﴾ [يونس:١٥] وقوله:﴿ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وقوله: ﴿ ٱئْذَن لِّي ﴾[التوبة:٤٩] وما أشبهه في حال الابتداء بهمز الوصل.

وقد علل الناظم ترك المد هنا بأن الهمزة منعدمة في الوصل، فلذا لا تمد حال الابتداء بها، ومما يدل على أن هذا في الابتداء قوله: (كإيت) فجاء بالهمزة محققة، وقد سبق إلى هذا التعليل ولي الله الشاطبي (ت٥٩٠هـ) حيث قال:

---

(١) شرح الهداية ٢، ص٣٥.

وما بعد همز الوصل إيت.

[٨٦] والهمز في النطق به تكلف فسهلوه تارة وحذفوا

وجه الناظم في هذا البيت الظواهر الصوتية التي تعتري صوت الهمزة، فالهمز فيه لغات وقراءات متعددة، والسبب هو أن الهمزة حرف جلد، صعب في اللفظ بعيد المخرج، وهي مشبهة بالتهوع والسعلة، لشدتها وبعد مخرجها، فلا يمكن النطق بها إلا بتكلف، لما على الناطق بها من المؤونة، لإخراجه إياها من صدره باجتهاد، فلذا قال الناظم: والهمز في النطق به تكلف(١).

وإلى هذا أشار الإمام الداني رحمه الله(ت٤٤٤هـ):

الهمز فيه كلفة وتعبُ لأنه حرف شديد صعبُ
يُخرجه الناطق باجتهادِ من صدره وقوة اعتمادِ
يَعيبه الكلفة والتقطعْ إذ هو كالسعلة والتهوعْ
لذاك فيه النقل والتسهيل بالجعل بين بين والتبديل(٢)

وأنواع تخفيف الهمز أربعة هي التي أشار إليه الداني في هذه الأبيات وهي :
التسهيل، الحذف أو الإسقاط، النقل، الإبدال.

وهذه الأنواع هي أصوات محضة ، فالتسهيل صوت، وقد عده سيبويه من الأصوات الفرعية، وهو«عبارة عن تغيير يدخل الهمزة ،وهوعلى أربعة ضروب: بين بين، وبدل، وحذف ،وتخفيف.

فبين بين: نشوء حرف بين همزة وبين حرف مد.

(١) المنتوري،ج١، ص٢٥٢.
(٢) أبوعمرو الداني، منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق: لحسن وكاك،ط،١، ط،١٤٣٠-٢٠٠٩، ج٢، ص٦٢٩.

والبدل : إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضا منها.

والحذف : إعدامها دون خلف لها»[١].

وهذا كلام لخص فيه صاحبه جملا من الكلام ، كما أنه يفي بالمرام.

[٩٠] ومد قالون لما تسهلا بالخلف في أؤشهدوا ليفصلا

قوله (ليفصلا)، تعليل لإدخال قالون ألفا بين الهمزة المحققة والمسهلة، فبين الناظم أن من أدخل ألفا رأى أن ثقل الهمزة مستمر مع تسهيل الثانية، لأن الهمزة المسهلة بين بين في حكم المحققة في زنتها.

قال سيبويه: والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة، يدلك على ذلك قول الأعشى[٢]:

أَأَنْ رَأَتْ رجلا أعشى أَضَرَّ بِهِ ريبُ المنونِ ودهرٌ مُتبِلٌ خَبِلُ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت[٣]» .

«لأنه سيؤدي إلى اجتماع ساكنين، وذلك لم يجتمع في الشعر، ووزن (أأن رأت) مفاعلن، والأصل مستفعل سقطت فيه السين للزحاف، فهذا يبين أن الهمزة المجعولة بين بين بزنة المحققة،وإذا كان كذلك فإن من خفف الثانية يستثقل من اجتماع الهمزتين ما كان يستثقله لو حقق ففصل لذلك بين المحققة والمخففة بألف كراهة اجتماعهما، كما فصلوا بألف بين النونات في قولك: اضربنان وما أشبهه[٤]».

---

(١) ابن الطحان السماتي، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق: حاتم صالح الضامن،ط١، مكتبة التابعين القاهرة ، مكتبة الصحابة الشارقة ط،٢٠٠٧، ص ٦٨-٦٩.

(٢) هو للأعشى أحد أصحاب المعلقات المشهورين والبيت في: الكتاب:٣/ ١٥٤، والمقتضب:١/ ١٥٥ ويروى : (ودهر مفند خبل).

(٣) الكتاب، ج٣ ، ص ٥٤٩- ٥٥٠ .

(٤) المهدوي، ج١، ص٢٧١ -٢٧٢.

[١٠٦] وبعده احذف همز وصل الفعل لعدم اللبس بهمز الوصل

من المقرر أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل فلها نوعان :

النوع الأول: دخولها على همزة الوصل في الأفعال، فالحكم أن تحذف همزة الوصل، وتبقى همزة الاستفهام.

النوع الثاني: دخولها على همزة الوصل في الأسماء، فإن همزة الوصل تسهل أو تبدل.

والعلة في ذلك: أن همزة الوصل في النوع الأول مكسورة، فإذا حذفت وبقيت همزة الاستفهام، علم أن الكلام استفهام؛ لبقاء همزته.

وهمزة الوصل في النوع الثاني مفتوحة كهمزة الاستفهام، فإذا حذفت همزة الوصل منه وبقيت همزة الاستفهام، لم يعلم الكلام أخبر هو أم استفهام، فيقع اللبس لذلك بين الاستفهام والخبر، فوجب ألا تسقط همزة الوصل من هذا النوع(١).

[١٧٦] ورقق الأولى له من بشـرر ولا ترققها لدى أولي الضرر

[١٧٧] إذ غلب الموجبَ بعد النقل حرفان مستعل وكالمستعلي

أمر ابن بري في البيت الأول بترقيق الراء الأولى في كلمة ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات : ٣٢] ، ونهى عن ترقيق الراء الثانية في كلمة ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥]، ثم علل في البيت الثاني، وبين وجه التفرقة بين الكلمتين، وهي أن لفظة ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ وإن توفر فيها موجب الترقيق، وهو كسر الراء الثانية فقد منع الترقيق وجود حرف الاستعلاء، وهو الضاد، وبما أن حرف الاستعلاء وحده لا يكفي لمنع الترقيق كما في

(١) ابن آجروم، فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني،تحقيق: عبد الرحيم نبولسي،رسالة دكتوراة ج٢ ، ص ٦٣٦.

﴿ٱلْأَبْصَٰرِ﴾، و﴿تَبْصِرَةً﴾، وشبهها، فلذا أضاف الناظم علة أخرى، وهي وجود المشبه بالاستعلاء، وهو الراء المفتوحة، وقد نص المنتوري على أن هذا التعليل لم يسبق إليه ابن بري، فقد علل الداني رحمه الله بوجود حرف الاستعلاء فقط، لكن الناظم أضاف علة أخرى معضدة ومقوية، وهي الراء المفتوحة[1].

[١٧٩] إلا إذا لقيها مستعل والخلف في فِرق لفَرق سهل

تكلم الناظم في هذا البيت على الراء من كلمة ﴿ فِرْقٍ﴾ [الشعراء:٦٣]، وبين أنه مع وقوع حرف الاستعلاء بعدها، فقد اختلف في تفخيمها وترقيقها لفرق واضح، وهو أن من اعتبر حرف الاستعلاء بعدها قال: حكمها التفخيم، ومن نظر إلى أن حرف الاستعلاء مكسور، - والكسرة تضعفه- قال: هي مرققة، وإلى هذا أشار الإمام الشاطبي رحمه الله فقال:

وَيَجْمَعُهاَ قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ وَخُلْفُهُمْ بِفِرْقٍ جَرى بَيْنَ المَشَايِخِ سَلْسَلَا

[١٨٣] والاتفاق أنها مكسورة رقيقة في الوصل للضرورة

تكلم الناظم هنا على تعليل ترقيق الراء المكسورة ووجهها بقوله (للضرورة) أي: أن ترقيق الراء المكسورة لازم ضرورة، لا يمكن غيره، من جهة أن الكسر يطلب من الفم أسفله، والترقيق يناسب ذلك، فغلبت الكسرة على الراء حتى أخرجتها عن أصلها، فلو فخمت لكان تصعد وانسفال في حالة واحدة، وكان تكلف شديد[2].

[١٩٨] ولا يرى في النصب للقراء والفتح للخفة والخفاء

---

(١) المنتوري: ٢/ ٥٨٤.

(٢) الفجر الساطع: ٣/ ٣٩٥.

هذا تعليل لامتناع الروم عند القراء في المنصوب والمفتوح، وذلك أن الفتح خفيف خروج بعضه كخروج كله، فهو لذلك لا يتبعض كما يتبعض الكسر والضم لثقلهما، فإذا أريد رومه اشتبه الروم فيه بإشباع الصوت به، لسرعة خروجه مع النطق فامتنع لذلك فيه[(١)].

قال القسطلاني (ت٩٢٣هـ) وإنما امتنع في الفتحة لخفتها، فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض، كما يقبله الكسر والضم، ومن ثم لم يجزه من القراء إلا من شذ كأبي الطيب فيما حكاه الجعبري عن مكي عنه إلا أنه قال: « وتركه أحب إلي » وإذا قلنا به على شذوذ فيحتاج في النطق به إلى رياضة تامة، كما نبه عليه المرادي في (شرح ألفية النحو) وهو عسر، بل لا يكاد يلفظ به على وجهه، ولذلك لم يجزه القراء ومن وافقهم[(٢)].

[٢٣٦] وأرأيت وهأنتم سهلا عنه وبعضهم لورش أبدلا

[٢٣٧] والهاء يحتمل كونها فيه من همز الاستفهام أو للتنبيه

[٢٣٨] وهي له من همز الاستفهام أولى وهاهنا انقضى نظامي

تحدث الناظم في البيتين الأخيرين عن تعليل قراءة ﴿هَآأَنتُمْ﴾ [آل عمران:٦٦]، وبين أن الهاء تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون للتنبيه، وهي التي تصاحب أسماء الإشارة كما في (هذا) و(هؤلاء)، والضمائر المنفصلة كما في (هاأنت) و(ها أنتم).

(١) المنتوري، ج ٢ ، ص٦٨٣.

(٢) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات،تحقيق: مركز الدراسات القرآنية ط،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ج٣ ، ص١٢١٢- ١٢١٣.

والثاني: أن تكون مبدلة من همزة، ويكون الأصل أأنتم، بهمزتينن، فأبدلت الأولى هاء كما قالوا: هرقت الماء ، والأصل: أرقت الماء، وقالوا ماء مهراق وأصله مؤراق(١) .

وأطلق الناظم الحكم فيشمل قالون وورشا، جريا على اصطلاحه في إطلاق الحكم .

لكن الذي ذكره على مذهب من جعل التوجيهين لكل القراء على السواء، وهناك من وجه الهاء هنا وجعل القراء فيها على أقسام.

وقد ذكر الإمام الشاطبي رحمه الله هذا التعليل فقال:

وفِي هَائِـهِ التَّنْبِيـهُ مِـنْ ثَابِـتٍ هُـدىً وَإِبْدَالُـهُ مِـنْ هَمْـزَةٍ زَانَ جَمَّـلاَ

وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وجِيهٍ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكُلِّ حَمَّلاَ

فذكر لورش أنها مبدلة من همزة وهي عنده مثل: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] حيث سهل الهمزة الثانية من دون إدخال، وله وجه البدل كالوجه الثاني في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦].

وأما قالون فتحتمل قراءته الوجهين، وهذا معنى قول ولي الله الشاطبي:

ويحتمل الوجهين عن غيرهم.

ومنهم قالون، فيجوز أن تكون الهاء عندهُ مبدلة من همزة؛ لأنه يفصل بين الهمزتين بألف، فيكون قالون على أصله في إدخال الألف والتسهيل.

ويحتمل أن تكون هاء التنبيه دخلت على (أنتم) فسهلها قالون لتوسطها بدخول حرف التنبيه عليها، مع اتباع الرواية والأثر(١).

---

(١) أبو عبد الله الفاسي، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، تحقيق:عبد الله نمنكاني رسالة ماجستير ج ٢، ص ٦٥٧.

المبحث الثاني

التوجيهات الصرفية

[٥٨] رعاية لأصله في أصلها قبل دخول جازم لفعلها

معنى البيت: أن قالون قرأ المواضع الاثنتي عشرة بقصر هاء الضمير بخلف في: ﴿يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [:٧٥] بطه ، وهذه المواضع هي: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران:٧٥] وأخواته.

وحجة قالون مراعاة أصل هذه الهاء، فهي وإن كانت في الحال واقعة بين حركتين إلا أنها في الأصل واقعة بين ساكن قبلها وحركة بعدها، فقالون راعى الأصل فقصر، وورش راعى الحال فوصل.

وهذا الذي ذكره الناظم نفس ما ذكره المهدوي إذ قال: « ومن كسر الهاء المتصلة بالفعل المجزوم أو ضمها ولم يصلها بواو ولا بياء في ﴿يَرْضَهُ﴾ [الزُّمَر:٧] و﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران:٧٥] ونظائرهما أنه أجراه على أصل الكلمة قبل أن يجزم؛ لأن أصل ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران:٧٥] و﴿نُؤْتِهِ﴾ [آل عمران : ١٤٥] و﴿يَرْضَهُ﴾ [الزُّمَر:٧] (يؤديه ونؤتيه ويرضاه) (٢).

وقول الناظم (قبل دخول جازم) من باب التغليب لأن الكلمات الاثنتي عشرة كلها أفعال مضارعة ما عدا ﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف:١١١] في الموضعين و﴿فَأَلْقِهْ﴾ [النمل:٢٨] (٣).

[٦٠] ونافع بقصر يرضه قضى لثقل الضم وللذي مضى

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٥٨.

(٢) شرح الهداية، ج١، ص٢٢٥.

(٣) الخراز، القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، ص١١١.

في هذا البيت تعليل لقراءة قوله تعالى: ﴿يَرْضَهُ﴾ [الزُّمَر:٧] فقد اتفق قالون وورش على القصر في هذا الموضع، والذي دفع الناظم لهذا التوجيه هو الإشكال الذي قد يورد، وهو أن ورشا وصل المواضع الاثني عشر التي قبلها ساكن في الأصل ومتحرك في الحال فكان ينبغي له أن يصل ﴿يَرْضَهُ﴾؛ لأنها على منوال الكلمات الأخرى، ولكنه قصر هنا لاجتماع علتين في هذه الكلمة كما ذكر الناظم وهما :

ثقل الضم: وذلك أن الضم أثقل من الكسر، فلم يحتج إلى تكثير لثقله، واحتاج الكسر إلى ذلك ليوازن به الثقل، إذ الكسر أخف من الضم(١).

وللذي مضى: يقصد به ما تقدم من التعليل في قوله:

رعاية لأصله في أصلها.

وهو وقوع الهاء من ﴿ يَرْضَهُ ﴾ في الأصل بعد ساكن وهو الألف فقصر ورش هذه الكلمة لوجود علتين فيها مع الرواية وهي الأصل .

[٦١] ولم يَكنْ يراه في هاءِ يَره مع ضمّها وجزمِه إذ غيّرَه

[٦٢] لفَقْدِ عينِه ولامِه فَقَدْ نابَ له الوصلُ مَنابَ ما فَقَدْ

هذا تعليل لقراءة نافع ﴿يَرَهُۥ﴾ بالصلة مع أنه مضموم ومجزوم مثل كلمة ﴿يَرْضَهُ﴾ فبين الناظم أن ﴿يَرَهُۥ﴾ زادت شيئا آخر على ﴿ يَرْضَهُ﴾ وهو فقد عينه ولامه بخلاف ﴿يَرْضَهُ﴾ فَقَدْ فُقِدَ منهُ لامُه فقط.

وفي ضمن كلام الناظم إلزام وانفصال على طريقة علم الجدل، وبيان ذلك أنه لما علل لقالون قصر ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ وبابه بمراعاة أصله في الهاء قبل دخول الجازم ، فهم منه أن ورشا لم يراع ذلك فلزم عنه أن لا يقصر﴿يَرْضَهُ﴾ فبين أنه إنما قصر ﴿يَرْضَهُ﴾ لعلتين كما تقدم.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١٢.

فلزم على ذلك أن لا يمد ﴿يَرَهُ﴾ كما لم يمد ﴿يَرْضَهُ﴾ لوجود علة القصر، وهي الضم، ومراعاة الأصل قبل الجزم، فأجاب الناظم عن هذا الإشكال بأن ﴿يَرَهُ﴾ وصلت لكثرة الاعتلال وذلك قوله:

لفَقْـدِ عينِـه ولامِـه فَقَـدْ   نابَ له الوصلُ مَنابَ ما فَقَدْ

وينبغي علينا أن نعرف الوزن الصرفي لهذه الكلمة، فقد مرت بمراحل:

أصلها قبل الاعتلال: يرْأَيُ على وزن يفعَلُ.

ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا فصارت (يرْأَى).

ثم نقلت حركة عينه إلى فائه وسقطت الهمزة فصار (يرى) على وزن (يفَل) لأن أصله (يريُ).

ثم دخل الجازم فحذف الألف فصار (ير) على وزن (يَفَ) ولم يبق من الكلمة إلا فاؤها.

ثم اتصل به الضمير فصار (يرهُ) [1].

فلأجل هذه العلل وبقاء الفاء من أصولها فقط وصلها نافع ليقوم الوصل مقام ما فقده اللفظ وهذا معنى قوله:

.........................فَقَدْ   نابَ له الوصلُ مَنابَ ما فَقَـدْ

[٨١] له توسطا وفي (سوءات)   خلف لما في العين من فَعْلات

تحدث الناظم في هذا البيت عن كلمة (سوءات) وبين أن ورشا يمدها بخلاف، ثم بين لنا سبب الخلاف وهو أن (سوءات) جمع سَوْأة، وفَعْلة حقها أن تجمع على فَعَلات إذا كانت في اسم صحيح تقول: صفْحة وصفحات، وصحْفة وصحفات، وجفْنة وجفنات، وإذا كان معتلا واوا أو ياء، فإنها تبقى على سكونها، لثقل الحركة

(١) القصد النافع ، ص١١٤.

على حروف العلة فتقول في: (جَوْزَة جوْزات) وفي: (بَيْضَة بَيْضات)، وأما بنو هذيل فقد حركوها على الأصل، وعلى هذه اللغة قول شاعرهم الهذلي[(١)]:

أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح

وكان الأصل يقضي أن تجمع (سوأة) على فعَلات، لولا أنهم استثقلوا الحركة على الواو، ولو جمعت كذلك لتحركت الواو، فلا يكون فيها مدخل للمد، فمن نظر إلى هذا الأصل لم يمد، ومن راعى اللفظ مد كسائر الفصل[(٢)].

وهناك علة أخرى في (سوءات) ذكرها مكي والمهدوي لم يذكرها الناظم. بينها الأخير بقوله: «وعلته في مخالفته أصله في ﴿سَوۡءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف:٢٠] و﴿سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ [الأعراف:٢٦] في ترك مد الواو، أنه لما اجتمع في الكلمة مدتان مد أولاهما بالمد وهي الألف التي بعد الهمزة، إذا لمد للألف في الأصل، وإنما مدت الياء والواو لمضارعة الألف، فمد أولاهما بالمد وترك الأخرى »[(٣)].

وكذا قال مكي، وكلاهما صدر بغير العلة التي اقتصر عليها ابن بري، وهذا يعد من اختياراته في التوجيه.

وقد ورد في بعض روايات (الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع) بعد البيت المذكور.

وقد ذكرت سبب الخلاف في غير هذا بكلام شاف

قال ابن القاضي: «وهذا البيت قد رواه الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن الجادري، عن الأستاذ أبي زكرياء بن أحمد السراج، عن القاضي أبي محمد بن مسلم، عن الناظم[(٤)]».

---

(١) البيت في المحتسب غير منسوب لأحد بل اقتصر ابن جني على قوله الهذلي ج١، ص٥٨.

(٢) المنتوري، ج ١، ص ٢٣٣.

(٣) المهدوي، ج١، ص٣٧.

(٤) ابن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع ، ج ٢، ص ٢٥٣.

وهذا البيت يشير فيه الناظم -والله أعلم- إلى جوابه عن لغز الإمام أبي الحسن الحصري (ت ٤٨٨هـ) ، وبما أن هذا اللغز له أهمية كبيرة عند علماء القراءات، فإننا سنورده ونورد أجوبة بعض الأئمة عليه؛ لأننا نستفيد منه أشياء منها:

- مكانة الإمام الحصري القرائية فقد انبرى للرد عليه كبار قراء المغرب والمشرق.

- يبين لنا هذا اللغز سبب احتفاء علماء هذا الفن بكلمة (سوءات) وشهرتها في كتب هذا الفن.

- كما أنه يبين لنا منهجا تربويا سار عليه بعض العلماء في كتبهم وهو منهج الإلغاز كما نلمسه واضحا عند ابن القاضي المكناسي في كثير من كتبه.

وهذا نص اللغز :

سألتكم يا مقرئي الغرب كله ... وما لسؤال الحبر عن علمه بُد

بحرفين مدوا ذا وما المد أصله ... وذا لم يمدوه ومن أصله المد

وقد جمعا في كِلمة مستبينة ... على مثلكم تخفى ومن مثلكم تبدو

قال السخاوي مفسرا لغزه: « الحرف الذي مد ولا أصل له في المد في قوله الألف، والذي لم يمد ومن أصله المد الواو، وأشار إلى (سوءاتكم) بقوله: « على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبدو »[1].

وقد أجاب عنه كثير من الأعلام منهم ولي الله الشاطبي(ت٥٩٠هـ)، وأبو إسحاق ابن الحداد، وأبو إسحاق الجعبري (ت٧٣٢ هـ)، وأبو الحسن ابن بري (ت ٧٣٠هـ).

(١) السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق: مولاي الإدريسي الطاهري،ط، مكتبة الرشد الرياض ط،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥،ج٢، ص ٢٨٦.

ويعتبر جواب الإمام (ابن برى) أحسن هذه الأجوبة للأمور التالية:

- التزامه بعدد أبيات القصيدة التي عارضها
- إيجازه في الجواب والدخول مباشرة في الموضوع
- لم يقع فيما وقع فيه بعض المجيبين من إساءة الأدب مع صاحب اللغز

وإليك جواب الإمام ابن بري بعد أن تبينت بعض مزاياه:

قال رحمه الله:

نعم لم يمدوا الواو في جمع سوءة وفي ألف من بعد همزته مدوا
لأن هذيلا تفتح العين مطلقا فليس إذن في الواو إن فتحت مد
ومن قال في المعتل تسكين عينه فما إن له عن مدها وسطا بد

وأحسن به من جواب، فقد حالفه الصواب، كما أنه تنزل مع المخالف وأجابه بمذهبه.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نعرج على جواب (ولي الله الشاطبي) الذي يعد من أجود من أجاب الحصري رحمه الله، بأبيات أطال فيها البيان، مشتملة على النصح لأهل القيروان.

جواب الإمام أبي القاسم الشاطبي:

عجبت لأهل القيروان وما حدوا لدى قصر سوءات وفي همزها مدوا
لورش ومد اللين للهمز أصله سوى مشرع الثنيا إذا عذب الورد
وما بعد همز حرف مد يمده سوى ما سكون قبله ما له مد
وفي همز (سوءات) يمد وقبله سكون بلا مد، فمن أين ذا المد؟
يقولون عين الجمع فرع سكونها فذو القصر بالتحريك الاصلي يعتد

ويوجب مد الهمز هذا بعينه ... لأن الذي بعد المحرك ممتد
ولولا لزوم الواو قلبا لحركت ... بجمع لفعلات في الاسما له عقد
وتحريكها واليا هذيل وان فشا ... فليس له فيما روى قارئ عد
وللحصري نظم السؤال بها وكم ... عليه اعتراض حين فارقه الجد
ومن يعْن وجه الله بالعلم فليُعِن ... عليه، وإن عنى به خانه الجد[1]

وقد أعاد طرح السؤال، ثم أجاب عنه، ثم نصح لصاحبه.

[٨٢] وقصر موئلا مع الموءودة ... لكونها في حالة مفقودة

تحدث الناظم في هذا البيت عن تعليل قراءة ورش لـ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير:٨] و﴿مَوۡئِلٗا﴾ [الكهف:٥٨] بترك المد في الواو ، وبين أن علة ترك المد، لكونها في حالة مفقودة أي لكون الواو فيهما مفقودة في حالة من أحوال التصريف.

يقال: وأل يئل: إذا لجأ، ووأد يئد: إذا ثقُل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا ئَُودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾ [البقرة:٢٥٥] أي: لا يثقله، و(الموؤودة) :هي البنت التي تدفن حية، والأصل يَوْئِدُ ويَوْئِلُ، كما تقول: وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، والأصل يَوْعِدُ ويَوْزِنُ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة[2] .

وهذا التوجيه نفسه نص عليه بعض المتقدمين[3] .

قال أبو العباس المهدوي:

وعلته في ترك مد ﴿مَوۡئِلٗا﴾[الكهف:٥٨] أن الواو قد تسقط في بعض التصريف، نحو قولك: وأل يئل فلما سقطت في يئل ضعف المد فيها لما لم يلزم في جميع

(١) السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، ج ٢، ص ٢٨٦.
(٢) المنتوري، ج١ ، ص٢٣٤.
(٣) انظر: الدر المصون: ج١٠، ص٧٠٢.

تصاريف الكلمة.وعلته في ترك مد ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير:٨] أن الهمزة قد تحذف في التخفيف على لغة من قال: (المودة) مثل: (الموزة)، فلما كانت الهمزة التي من أجلها تمد الواو قد تحذف في بعض الأحوال ضعف المد لها[١].

وقال أبو محمد مكي بن أبي طالب: «فإن قيل: فما بال ورش لم يمد ﴿مَوۡئِلٗا﴾ وفيه حرف لين بعده همزة كـ﴿سَوۡءِ﴾؟.

فالجواب أنه لما كانت الواو سكونها عارض لدخول الميم عليها، وأصلها الحركة في (وأل) إذا (لجأ) لم يمد ليفرق بين ما أصله الحركة، وبين ما لا أصل له في الحركة كـ ﴿سَوۡءِ﴾، وأيضا فإنه فرق بين مد فاء الفعل وبين مد عين الفعل، فمد عين الفعل للزوم السكون لها، ولم يمد فاء الفعل إذ السكون لا يلزمها، والمد لا يكون إلا في ساكن أبدا[٢]».

بينما نجد من ذهب إلى أن ﴿مَوۡئِلٗا﴾ ترك مدها مشاكلة للفواصل؛ لأن بعدها ﴿مَّوۡعِدٗا﴾[٣].

[٩١] وحيث تلتقي ثلاث تركه   وفي أئمة لنقل الحركة

هذا تعليل لترك قالون الإدخال في ﴿أَئِمَّةَ﴾، ولم يدخل هنا ألفا لعلتين اقتصر الناظم على إحداهما وهي:

لنقل الحركة، وهذا يقتضي أن نعرف الأصل الصرفي لهذه الكلمة.

﴿أَئِمَّةَ﴾جمع إمام، مثل: فراش وأفرشة، وحمار وأحمرة، وحزام وأحزمة، وأصلها: (أَأْمِمَة)، فاستثقلوا الجمع بين همزتين وميمين في كلمة واحدة، فنقلوا حركة الميم

---

(١) المهدوي ج١، ص٣٧.

(٢) الكشف، ج١، ص٥٦.

(٣) أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق:إبراهيم عوض،ط، دار الكتب العلمية، ص ١٢٦.

الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها، وأدغموا الميم في الميم التي بعدها، فصار(أإمة)، ورسمت في جميع المصاحف بالياء للزوم كسرتها، وهذا معنى قول الناظم (لنقل الحركة) أي لأن الحركة عارضة، لأن الهمزة ساكنة في الأصل كما تقدم بيانه(١).

ولم يرتض هذا التعليل الإمام الخراز ﷺ وقال:

«وهذا لا ينهض عند النظر لأنه إذا امتنع الفصل من أجل تقدير سكون الهمزة فيلزم ألا تسهل بين بين، وقد سهلت. والذي يجب أن يقال أن الهمزتين في ﴿أَئِمَّةً﴾ في كلمة واحدة حقيقة، بخلاف ﴿أَءِذَا﴾ ونظائره، فإن الهمزتين هناك في الحقيقة في كلمتين، لأن الأولى داخلة على الثانية، لمعنى الاستفهام، ولكن لما لم تنفصل منها صارت كأنها معها في كلمة واحدة . فقولهم في نحو ذلك من كلمة واحدة مجاز لا حقيقة، والهمزتان في ﴿أَئِمَّةً﴾ في كلمة واحدة كما ذكرت(٢).

[٩٦] وسهل الأولى لقالون وما أدى لجمع الساكنين أدغما

[٩٧] في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في بالسوء في الصديق

تحدث الناظم عن مذهب قالون في الهمزتين المكسورتين من كلمتين وأخبر أنه يسهل الأولى منهما، لكنه خالف قاعدته في ثلاثة مواضع ، في حرفي الأحزاب قولا واحدا، وفي ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف:٥٣] بالخلف، وعلل الناظم خروج قالون عن قاعدته في هذه المواضع، بأن التسهيل هنا يؤدي إلى الجمع بين الساكنين، فلذا أبدل الهمزة ثم أدغمها، وإليك بيان التعليل.

أما موضعا الأحزاب فهما قوله تعالى:﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ [الأحزاب:٥٠] و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الأحزاب:٥٣] وبيان ذلك أنه لو سهل الهمزة الأولى هنا لقربت من الياء

(١) المنتوري ج١، ص٢٧٧.

(٢) القصد النافع، ص١٦٥.

الساكنة وقبلها ياء ساكنة، فيؤدي إلى اجتماع ساكنين مثلين، فلما تعذر التسهيل رجع إلى البدل فأبدلها ياء؛ لانكسار ما قبلها، وقبلها ياء ساكنة فأدغم فصار: ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ بياء مشددة، وذلك على قياس تسهيل الهمزة المتحركة بعد الياء الساكنة الزائدة نحو: ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البيِّنة:٦] وما أشبه ذلك(١).

وأما ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف:٥٣] فإنه أبدل الهمزة واوا، لانضمام ما قبلها، ثم أدغم الواو التي قبلها فيها، فصار (بالسو) بواو مشددة، وأجرى الواو الأصلية، مجرى الواو الزائدة، لأن الهمزة لا تبدل واوا للواو التي قبلها، ولا ياء للياء التي قبلها، إلا إن كانتا زائدتين(٢)

[١١١] وحقق الإيوا لما تدريه   من ثقل البدل في تؤويه

من مذهب ورش أن يبدل كل همزة ساكنة وقعت فاء للفعل، لكنه حقق همزة الإيواء؛ لعلة ذكرها ابن بري هنا، وهذه من العلل التي سبقه إليها (الإمام الشاطبي) في قوله:

وتؤوي وتؤويه أخف بهمزه.

وبيان هذه العلة، أن إبدال الهمز الغرض منه هو التخفيف، ولو أبدل هنا لاجتمع واوان، وضمة وكسرة، واجتماعهما أثقل من الهمز، فآثر الهمز في ذلك، طلبا للخفة، وترك الإبدال لثقله(٣) .

[١٢٣] والهمز بعد نقلهم حركته   يحذف تخفيفا فحقق علته

(١) المصدر نفسه: ص١٧٢.

(٢) المنتوري، ج١، ص٢٩٧.

(٣) شرح الهداية، ج ١، ص٥٥.

يتحدث الناظم في هذا البيت على علة حذف الهمزة لورش بعد نقل الحركة، فأخبر أن الهمزة تحذف من أجل التخفيف، وهذه العلة ممن قال بها أبو العباس المهدوي، وتلميذه ابن مطرف الكناني، قال ابن مطرف رحمه الله: «أما ورش في نقله لحركة الهمزة، وطرحها على الساكن الذي قبلها، فإنما ذلك؛ لما قدمناه من ثقل الهمزة، فأراد تخفيف النطق بها بإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها، وبحذفها، وبقيت حركتها تدل عليها، وإنما قلنا أنه حذفها حذفا؛ لأن بعض النحويين كان يقول: إنما حذفها لالتقاء الساكنين: الهمزة التي سكنت لَمَّا زالت عنها الحركة، والحرف الذي قبلها حركته عارضة، فهي في حكم السكون، وهذا القول ليس بشيء؛ لأنه إذا كانت الحركة في الحرف الساكن عارضة، فكذلك يلزمه أن يجعل السكون في الهمزة عارضا ولا يعتد به، فلا يلتقي على هذا ساكنان.

فإن قال قائل: ألا أبقاها بعد إلقاء حركتها ساكنة؟ فقال في (قلْ أذلك) (قلَ أْذلك) وفي (منْ ءامن) (منَ أْمن). قلنا له: إنما طرح حركة الهمزة على ما قبلها طلبا للتخفيف، والهمزة في أمرها مخالِفةٌ لجميع الحروف، وذلك أن الحرف إذا كان متحركا، ثم أريد تخفيفه أسكن طلبا للتخفيف والهمزة متى أسكنت كانت أثقل منها متحركة[1]».

ويؤخذ من كلام ابن مطرف أن هذه العلة ليست محل اتفاق بين العلماء، ولذا نجد من علل حذف الهمزة بالتقاء الساكنين، كمكي بن أبي طالب القيسي، وأبي عمرو الداني، وأبي داود بن نجاح[2].

[١٤٤] وتظهر النون لواو أويا في نحو صنوان ونحو الدنيا

[١٤٥] خيفة أن يشبه في ادغامه ما أصله التضعيف في التزامه

---

(١) البديع في شرح القراءات السبع، مخطوط، لوحة: ٢٥.

(٢) المنتوري: ١/ ٣٨٤.

هذا تعليل من الناظم لإظهار النون، إذا وقعت مع الواو والياء في كلمة، أي خيفة أن يشبه ذلك النوع المدغم في حال إدغامه، نوعا آخر أصله التضعيف، وذلك أنك لو أدغمت (قنوان) فقلت (قِوان)، وكذلك (دنيا) فقلت فيها (دُيا)، لوقع اللبس كما ذكر الناظم، فلا يدرى هل ذلك مضاعف في الأصل، أو مما أدغمت نونه.

كما لو بنيت مثال (فنعل) من (علم) لقلت: (عنلم) بنون ظاهرة، ولو أدغمت لقلت: (علم) فيلتبس بـ (فَعَّل) فلا يدرى هل هو (فنعل) ، أو (فعل)(1) .

قال ابن مطرف في (البديع):

«وكل القراء مجمعون على إظهار النون إذا اتصلت بالياء والواو في كلمة نحو: ﴿قِنْوَانٌ﴾[الأنعام:٩٩] و ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد:٤] و﴿بُنْيَٰنَهُۥ﴾ [التوبة:١٠٩] و﴿ٱلدُّنْيَآ﴾، وما أشبه ذلك، وإنما كان ذلك لخيفة الالتباس في الأبنية لأن (صنوانا) (فِعْلان)، فلو أدغم لالتبس بغيره من المضاعف وصار بمنزلة ما عينه ولامه واوان، كقولك (قوة) و(جوّ)، أو ياءان، كقولك (حيّ) فلما لم يقع لبس في مثل: ﴿قِنْوَانٌ﴾ و﴿صِنْوَانٌ﴾ أظهرت النون، ألا ترى أنهم يدغمون النون في الميم في قولهم: ﴿مِن مَّالٍ﴾ [المؤمنون:٥٥]، وفي الواو إذا قالوا ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١] هذا في المنفصل، ثم قالوا : (امحى) (يمحي) فأدغموا النون في الميم في المنفصل حيث أمنوا الالتباس؛ لأن هذا المثال لا يضاعف فيه في المتصل الميم أبدا، وهو (انفعل) فلو لم يجعله (انفعل)، وجعلنا الميم المشددة أصلية صارت (افَّعَل)، وليس في الكلام (افَّعَل) فجاز إظهار النون في: ﴿قِنْوَانٌ﴾ و﴿صِنْوَانٌ﴾ لما ذكرنا »(2).

(1) الكشف، ج ١، ص١٦٢.

(2) ابن مطرف الكناني، البديع في شرح القراءات السبع، مخطوط لوحة ٣١ ، قيد التحقيق.

وقد سبق إلى هذا التوجيه الحصري حيث قال:

ومـــا يتغيـــر لادغـــام بنـــاؤه فلا بد من إظهارها فيه للعـذر[1]

[١٦١] فصل ولا يمنع وقف الراء إمـالة الألـف فـي الأسمـاء

[١٦٢] حملا على الوصل وإعلاما بما قـرأ فـي الوصـل كمـا تقـدما

تطرق الناظم في البيت الثاني لإمالة الألف في الأسماء؛ لجرة الراء بعدها حالة الوقف، وأخبر أن ورشا يقف على هذا النوع بالإمالة، ثم علل الوقف بالإمالة بعلتين:

بأنه حُمل فيه الوقف على الوصل.

وأنه إعلام بمذهبه حالة الوصل، وزاد أبو عمرو الداني عللا أخرى منها: التفرقة بذلك بين ما تجوز الإمالة فيه من ذلك، وبين ما لا تجوز، ومنها أن الوقف عارض فلا ينبغي أن يغير له لفظ الكلمة، إذ هو غير لازم[2].

[١٨٠] وقبـل كسـرة ويـاء فخـما في المـــرء ثـــم قريـــة ومـــريما

[١٨١] إذ لا اعتبـار لتـأخر السـبب هنا وإن حكي عن بعض العرب

تطرق الناظم هنا إلى حكم الراء في الكلمات التالية: ﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾، و﴿ٱلۡقَرۡيَةَ﴾، و﴿مَرۡيَمَ﴾، وبين أن حكمها التفخيم، وإنما نص على هذه الكلمات بأعينها؛ للخلاف بين المدرستين الأثرية والقياسية في الترقيق والتفخيم في هذه الكلمات، فمذهب الإمام الحصري، ومكي بن أبي طالب، وابن شريح، الترقيق، فرد الناظم عليهم في هذا البيت، وبين أن العلة في هذه الكلمات أن السبب الموجب للترقيق

(١) ابن عظيمة الإشبيلي، منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية،ط،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب ص ٣٥٥.

(٢) المنتوري: ٢/ ٥٠٣.

تأخر عن الراء، وهو لا يؤثر إلا في حالة تقدمه على الراء، وأيضا لأن الياء في ﴿مَرۡيَمَ﴾، و﴿ٱلۡقَرۡيَةَ﴾مفتوحة، والياء إذا تحركت بالفتح لم توجب إمالة ولا ترقيقا، بل هي كسائر الحروف[1].

[٢٣١] واختلس العين لدى نعما وفي النساء لا تعدوا ثما

[٢٣٢] وها يهدي ثم خا يخصمون إذ أصل ما اختلس في الكل السكون

لما ذكر الناظم أن قالون يقرأ بوجه الاختلاس هذه الكلمات الأربع، - ولم يذكر لقالون وجه الإسكان- تطرق في الشطر الأخير إلى تعليل الاختلاس في هذه المواطن الأربعة مبينا أن هذه الكلمات أصلها السكون وبيان ذلك أن كلمة، ﴿فَنِعِمَّا﴾ [البقرة:٢٧١] أصلها: نِعْمَ مَا ، فلما أدغم كسَرَ العينَ، لالتقاء الساكنين، ثم اختلس الحركة، تنبيها على أنها كانت ساكنة في الأصل، ويحتمل أن يكون الأصل عنده (نِعِم) فكره توالي الكسرات إذا أشبع، فأخفى الحركة لكون ذلك أخف من الإشباع[2].

وفي نعِمّا لغات أربع ليس هذا محلها.

وأما ﴿تَعۡدُواْ﴾ [النساء:١٥٤] فأصله (تعتدوا) ، نقلت حركة التاء إلى العين، ثم أدغمت التاء في الدال، فالتقى ساكنان، فاختلس حركة العين، ليدل على أنها حركة غير لازمة، وحسن ذلك للتشديد الذي في الكلمة، ولطولها[3].

وأما ﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس:٣٥] فأصله (يهتدي)، نقلت حركة التاء إلى الهاء، ثم أدغمت في الدال، فصار ﴿يَهِدِّيٓ﴾ بفتح الهاء وتشديد الدال، فلم يشبع الحركة إذ ليست بأصل على الهاء، ليبين أنها حركة لغير الهاء .

---

(١) القصد النافع: ٢٨٦.

(٢) المهدوي، ج١، ص٢٠٩.

(٣) الكشف، ج١، ص٤٠٢.

وأما ﴿ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس:٤٩] فأصله (يختصمون)، فوقع النقل والإدغام على نحو ما تقدم في﴿يَهِدِّيَ﴾ فلم يمكن الجمع بين ساكنين فأعطاها حركة مختلسة ليدل بذلك أن أصل الخاء السكون.

وأما تعليل وجه الإسكان لقالون في هذه الكلم الأربع فلم نتعرض له لعدم ذكر الناظم له.

المبحث الثالث

التوجيهات التركيبية

[٣٨] واسكت يسيرا تحظ بالصواب أو صـل لـه مبـين الإعـراب

يقصد بهذا رحمه الله أن الوصل بين السور بدون بسملة فائدته أنه يعلم الإعراب أي يدرب الطالب على إعراب أواخر السور ومعرفة أحكام ما يكسر منها، وما يحذف لالتقاء الساكنين ، كآخر المائدة والنجم، ويبين همزة القطع والوصل ، كأول القارعة والتكاثر(١).

وابن بري في هذا تابع للشاطبي رحمه الله فقد سبق إلى هذا التوجيه في (الحرز) عندما قال:

وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ ....

وقصد (الإمام الشاطبي) بـ(فصاحة) معنيين اثنين :

المعنى الأولي: وهو الرمز بالفاء لحمزة بن حبيب الزيات وهو صاحب الوصل فقط.

المعنى الثانوي: بيان توجيه قراءة حمزة وأشار إلى أنها تكسب الفصاحة وقد ورد عن الإمام حمزة أنه قال: «إنما فعلت ذلك ليعرف القارئ كيف إعراب أواخر السور»(٢).

[٣٩] وبعضهم بسمل عن ضرورة في الأربع المعلومة المشهورة

[٤٠] للفصل بين النفي والإثبات والصبر واسم الله والويلات

(١) أبو شامة ، إبراز المعاني في شرح حرز الأماني، ص ٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٦.

وهذا تعليل منه لاختيار بعض الشيوخ البسملة بين (الأربع الزهر) لمن مذهبه السكت أوالوصل في غيرها، وحجتهم أن وصل آخر السورة بالسورة التي بعدها من هذه السور فيه قبح في اللفظ، فكره ذلك إجلالا للقرآن وتعظيما له(1).

وقوله: (للفصل بين النفي والإثبات) يرجع إلى المدثر والقيامة، وبين الفجر والبلد.

وقوله: (والصبر واسم الله والويلات) يعود إلى بين الانفطار والتطفيف، وبين العصر والهمزة.

ثم إن هذا البيت برمته بيان لقوله في البيت قبله

وبعضهم بسمل عن **ضرورة** ....

وهذا التعليل قد نص عليه أغلب علماء التوجيه ومنهم الإمام المهدوي (ت ٤٤٠هـ).

إذ قال: «فإن ذلك إنما هو كراهية منهم لوصل آخر كل سورة منهن بأول التي تليها، وفيه لبس، لأنك إذا قلت: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴾ [المدّثر:٥٦] ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة:١] صرت كأنك نفيت عنه المغفرة فاستقبحوا ذلك. وكذلك إذا قلت: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار:١٩] ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطفّفين:١] فأرادوا الفصل بينهما لزوال اللبس»(2).

ولكن هذا التعليل ليس قويا لأنه واقع في وسط السور كما إذا وصلت ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ﴾ [البقرة:٢٥٥] وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء:١٤٧] ﴿لَّا

(١) مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج١،ص١٧.

(٢) أبو العباس المهدوي، شرح الهداية ج١، ص١٤.

يُحِبُّ ٱللَّهُ﴾ [النساء:١٤٨] وهذا ما جعل الإمام الحصري (ت٤٨٨هـ) يصف هذه الحجة بالضعف إذ قال:

وحجتهم فيهن عندي ضعيفة ....

وقد رد الإمام (ابن آجروم) (ت٧٢٣هـ) هذه الحجة الضعيفة وبين أن البشاعة التي زعموها في البسملة بين هذه السور الأربع لا يخلو إما أن تكون من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ، أما من جهة اللفظ فباطل لأن ذلك لا يعتقده أحد، فيتعين أن يكون من جهة اللفظ وهم محجوجون بأن وصل (الرحيم) فيه نفس القبح؛ لأن وصل لفظ الله بالويل في القبح كوصل الرحيم، ووصل(الرحيم) بالويل أشد من وصل الصبر به(١).

وقد تفطن ابن بري لضعف هذا التوجيه فاستدرك بعد هذا البيت بقوله:

والسكت أولى عند كل ذي نظر لأن وصفه الرحيم معتبر

[١٩٥] وإن تشأ وقفت للإمام مبينا بالروم والإشمام

هذا تعليل من الناظم للوقف بالروم والإشمام، فمن المعلوم أنه يجوز حالة الوقف لجميع القراء، الوقف بالسكون، وهو الأصل، كما يجوز الوقف بالروم، وبالإشمام، وفائدة الروم والإشمام، هو بيان حركة الحرف الموقوف عليه، وقد جرى من عادة الشيوخ أنهم يتفطنون للطالب، فإذا مر بموضع أحس الشيخ أنه لا يعرف حركة حرفه الأخير طلب منه الوقف عليه بالروم أو الإشمام، كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦] وقوله: ﴿إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ

(١) ابن آجروم، فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، ج ٢، ص ٥٨.

فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤] وغير ذلك من المواضع التي تحتاج من المتعلم التعرف عليها.[1]

وهذا معنى قوله: (مبينا).

وقال مكي: «اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف كانت في الوصل، وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام، لأن الروم يسمع ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشم الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك.

فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة. والفرق بين الوقف على الحركة والوقف بروم الحركة، أنك إذا وقفت على الحركة تولدت من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، وإذا وقفت بالروم لم يتولد منه شيء»[2].

وهذا كلام نفيس من عميد المدرسة القيروانية القياسية حري بالتأمل والتمعن.

(١) الفجر الساطع، ج ٤، ص ٤٥٨.

(٢) الكشف، ج١، ص١٢٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب، على خير رسله بلا ارتياب، وصلاة ربي وسلامه على المختار من لباب اللباب، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المآب.

وبعدُ: فبعدَ هذا التطواف النافع، في رياض (الدرر اللوامع) نتبين أمورا ينبغي أن نقف عندها وهي من نتائج هذا البحث:

١- أن نظم (الدرر اللوامع) ثري بالتوجيهات اللغوية للقراءات القرآنية.

٢- أن التوجيهات في النظم تتنوع إلى نوعين:

لغوية: وهي التي اقتصرنا عليها في هذا البحث.

وغير لغوية: كالتوجيه بالمرسوم في المصاحف، كما في البيتين رقم (٤٣)، (١٠٨) وهذا لم نتطرق له. وهذا النوع قليل جدا في هذا الرجز.

٣- أن التوجيهات اللغوية في (الأرجوزة) تنتظمها ثلاث خانات لسانيا هي: التوجيهات الصوتية، التوجيهات الصرفية، التوجيهات التركيبية.

٤- منهج (ابن بري) في هذا النظم يلفت انتباهنا إلى أن (القراءات).

و(التوجيه) صنوان لا ينبغي أن يفترقا إثر تلقين القراءات تأليفاً أو تدريساً.

وهذا المنهج يستفاد منه أهمية اللغة العربية لطالب العلم عامة ولطالب القراءات خاصة، ويذكرنا بما قاله الإمام الجليل أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري (ت ٤٨٨هـ).

وأحسن كلام العُرب إن كنت مقرئا ... وإلا فتُخطي حين تقرأ أو تُقري
لقد يدعي علم القراءات معشر ... وباعهم في النحو أقصر من شِبر
فإن قيل ما إعراب هذا ووزنه ... رأيت طويل الباع يقصر عن فِتر
ثلاث لغات في الصراط ولم يكن ... ليحسنها من لم يقسه على صقر

فهرس المصادر والمراجع

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني**، أبو شامة، تحقيق: إبراهيم عوض، ط: دار الكتب العلمية.

٢- **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**، عبد الفتاح شلبي، ط: دار المطبوعات الحديثة، ط ٢، ١٤٠٩ - ١٩٨٩.

٣- **إتقان البرهان في علوم القرآن**، فضل حسن عباس، ط.١، ١٤٩٨هـ١٩٩٧

٤- **البديع في شرح القراءات السبع**، ابن مطرف، مخطوط.

٥- **البرهان في إعجاز القرآن، أو بديع القرآن**، ابن أبي الإصبع، تحقيق: أحمد مطلوب خديجة الحديثي، الدار العربية للموسوعات.

٦- **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط، مكتبة دار التراث.

٧- **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد الميداني**، الميداني، دار القلم: دمشق، الدار الشامية: بيروت.

٨- **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية: القاهرة.

٩- **جمال القراء**، السخاوي، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث: مكة.

١٠- **جوهر الكنز تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة**، ابن الأثير الحلبي، تحقيق : محمد زغلول سلام ، المعارف: الإسكندرية - مصر.

١١- **الحجة للقراء السبعة**، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط١ ، ١٤١١هـ١٩٩١.

١٢- **خزانة الأدب**، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة.

١٣- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار

القلم- دمشق.

١٤- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة: بيروت.

١٥- **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، ابن عقيلة المكي، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة، ط١ ،١٤٢٧-٢٠٠٦.

١٦- **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**، المنتوري، تحقيق، الصديقي سيدي فوزي ط،١ط،١٤٢١هـ-٢٠٠١.

١٧- **شرح الهداية**، المهدوي، تحقيق:حازم حيدر، مكتبة الرشد: الرياض، ط ١٤١٥هـ.

١٨- **ضرائر الشعر**، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر.

١٩- **غاية النهاية** ،ابن الجزري، دار الكتب العلمية: بيروت.

٢٠- **فتح الوصيد في شرح القصيد**، السخاوي، تحقيق: مولاي الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد الرياض، ط ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥.

٢١- **الفجر الساطع والضياء اللامع**، ابن القاضي، تحقيق: أحمد البوشيخي، ط: المطبعة والوراقة الوطنية: مراكش- المغرب، ط١ ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧.

٢٢- **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، ابن آجروم، تحقيق: عبد الرحيم نبولسي، رسالة دكتوراة.

٢٣- **القاموس المحيط**، الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت.

٢٤- **القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية**، عبد العلي المسئول، دار ابن القيم دار ابن عفان، ط.١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ .

٢٥- **قراءة الإمام نافع عند المغاربة**، عبد الهادي حميتو.

٢٦- **القصد النافع لبغية الناشئ والبارع** ...، محمد بن إبراهيم الشريشي، تحقيق: التلميدي

محمود، ط.١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣.

٢٧- **القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع،** الحصري، تحقيق: توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢

٢٨- **الكافي في علمي العروض والقوافي،** الخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي: القاهرة.

٢٩- **الكامل في اللغة والأدب،** المبرد، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٣٠- **كتاب السبعة في القراءات،** ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، ط.دار المعارف: مصر.

٣١- **الكتاب كتاب سيبويه،** سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط.١٤٠٨هـ١٩٨٨.

٣٢- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،** مكي بن أبي طالب، تحقيق: محي الدين رمضان، ط: مؤسسة الرسالة.

٣٣- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة،** أبو عبد الله الفاسي، تحقيق: عبد الله نمنكاني، رسالة ماجستير.

٣٤- **لطائف الإشارات لفنون القراءات،** القسطلاني، تحقيق، مركز الدراسات القرآنية ط،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٣٥- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،** ابن جني، تحقيق: علي النجدي، النجار، شلبي.

٣٦- **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ،** ابن الطحان السماتي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، مكتبة التابعين القاهرة ، مكتبة الصحابة الشارقة ط،٢٠٠٧.

٣٧- **معجم مقاييس اللغة،** أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت.

٣٨- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** ابن هشام الأنصاري، ط، دار السلام.

٣٩- **مفتاح العلوم،** السكاكي، علق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية: بيروت.

٤٠- **المقتضب،** المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب: بيروت.

٤١- **الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه،** محمد عبدالرحمن الشماع، ط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: دبي.

٤٢- **منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني،** أبوعمرو الداني، دراسة وتحقيق: لحسن وكاك، ط١، ١٤٣٠-٢٠٠٩.

٤٣- **منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية،** ابن عظيمة الإشبيلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: المغرب.

٤٤- **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع،** إبراهيم المارغني، دار الفكر، ط، ١٤١٥-١٩٩٥.

٤٥- **النشر في القراءات العشر** ابن الجزري، تصحيح: علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير: دار الكتب العلمية.

٤٦- **نظرات حول شخصية ابن بري التازي،** محمد بن أحمد الأمراني -مجلة الإحياء: العدد ٩٤/١.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٨٩
المقدمة	١٩٠
الفصل الأول: علم توجيه القراءات مدخل نظري	١٩٣
المبحث الأول: التوجيه تعريفا	١٩٣
التوجيه عند البلاغيين	١٩٦
التوجيه عند أهل العروض	١٩٧
المبحث الثاني: التوجيه تأليفا	١٩٩
أشهر المؤلفات في (توجيه القراءات)	٢٠٣
المبحث الثالث: التعريف بالإمام ابن بري	٢١١
الفصل الثاني: توجيه القراءات عند الإمام ابن بري	٢١٦
المبحث الأول: التوجيهات الصوتية	٢١٧
المبحث الثاني: التوجيهات الصرفية	٢٢٦
المبحث الثالث: التوجيهات التركيبية	٢٤١
الخاتمة	٢٤٥
فهرس المصادر والمراجع	٢٤٦
فهرس الموضوعات	٢٥٠